ظاهرة الاعتباط
في
النحو العربي

إعداد

الدكتور

محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد

أستاذ النحو والصرف والعروض

جامعة الملك عبد العزيز – كلية الآداب

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ظاهرة الاعتباط في النحو العربي

د/ محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد
أستاذ النحو والصرف والعروض
جامعة الملك عبد العزيز – كلية الآداب

﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾

المقدمة

يتناول هذا البحث دراسة ظاهرة الاعتباط في النحو العربي، وهي من الظواهر التي أشار لها النحاة في كتبهم إشارات متفرقة، ولم يتم تناولها بشكل شمولي في الدرس النحوي، اللهم إلا بعض الإشارات المتفرقة التي جاءت عرضًا في مصنفات النحاة.

من أجل ذلك رأيت أن أقوم بدراسة هذه الظاهرة، وأقف على حقيقتها، في ظل بعض المقولات التي جاءت لتنفي هذه الظاهرة، وتثبت استشعار العرب العلل في كلامهم، وأنهم كانوا على وعي بها حين ينطقون.

وليس لنا الحق في مصادرة مثل هذه المقولات، أو نحكم عليها بصدق أو كذب إلا إذا وقفنا على ظاهرة الاعتباط في أنماطها المختلفة.

وقد حاول النحاة – جاهدين – أن يقدموا تفسيرات أو تعليلات لغوية لكل ظاهرة من ظواهر النحو والصرف العربي، وقد نجحوا في ذلك نجاحًا كبيرًا، ولعل ذلك يشهد بنضج النظرية اللغوية العربية في

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

كثير من المواضع، إلا أن هناك مواضعَ عديدة- ولا سيما الصرف منها - لم يستطع النحاة أن يقدموا فيها تلك التفسيرات التي أخذوها على عاتقهم وألزموا أنفسهم بها- فقالوا عندئذٍ بالاعتباط.

والقول بالاعتباط قد يفسر لنا نوعًا من اضطراب المنهج - قليلاً - عندهم إذا صح لنا القول بذلك، ولا شك أن التعليل - أو التفسير- هو المصطلح المقابل لمصطلح الاعتباط، فهو يفسر لنا الغاية من الشيء، وإن كنا نرى أن النحاة قد ألزموا أنفسهم بما لا يلزمها من تقديم تفسيرات لكل شيء، وأراهم - كما يرى الدكتور تمام حسان - قد استخدموا العلة الغائية في التعليل، والأصل في التعليل أن يكون عن الكيفيات، وذلك لأن العلة الغائية لا تقع في العلم، وإنما يرتضي العلم العلة الصورية التي يسأل بها عن الكيفيات.

ومع ذلك فقد جاءت علل النحاة غائية في الأكثر الأعم فجعلوا من عللهم الغائية: السماع، والتشبيه، والقرب، والبعد، والاستخفاف، والاستثقال، والنقيض، والفرق، وزوال العمل، والتفاوت... إلى غير ذلك من العلل.

وقد ظهرت عند النحاة جملة من المصطلحات المعيارية التي ظهرت عند غياب التعليل أو التفسير، ويكون ذلك فرارًا من الالتزام بمبدأ العلة الغائية عندهم، فظهر مصطلح: القبح، والشذوذ، والقلة، والندرة...، دون أن يكون هناك معيار ملتزَم يفسر لنا ماهية هذه المصطلحات بشكل دقيق.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فعبارة " **كل زيادة في المبنى تدل على زيادة في المعنى**" مثلاً يراها البحث عبارة غير دقيقة، إذ إن هناك زيادة وليس فيها أي دلالة على معنى جديد تحمله هذه الزيادة- كما سنرى في الزيادة الاعتباطية-، كزيادة اللام - مثلاً - في زيدل، إذ بقيت الكلمة على حالها كما هي تدل على "زيد"، وكذلك عبدل في عبد.

وإذا فرضنا - جدلاً- صحة هذه العبارة - وهي بالطبع صحيحة وصادقة في كثير من المواضع لا كلها- فإن صدقها يفرض علينا أن يكون مقابلها:" **وكل نقص في المبنى يقابله نقص في المعنى**" وهذا غير صحيح، فكلمة" يد" و"دم" مثلاً قد حذفت لامهما، وبقيت الكلمة دالة على معناها مع بقاء المحذوف.

وكذلك كلمة "أعادٍ" وهي جمع الجمع لعدو، وأصله: أعاديّ، لم يتأثر معنى الكلمة بالحذف، وكذلك: فو، وأخ، وأخت، وبنت، فلم يحدث فيها نقص في معناها وقد حذفت منها لاماتها.

وقد ظهر مصطلح الاعتباط عند النحاة كثيرًا عند حديثهم عن الحذف غير القياسي فقط، وفيه إشارات قليلة، ومع ذلك فقد وقف البحث على العديد من الأنماط الاعتباطية في غير الحذف؛ كالزيادة الاعتباطية، والقلب الاعتباطي، والمعاقبة، وتسكين المتحرك، والاستغناء والعدول، كما ذكر البحث - أيضًا- الاعتباط في الأحكام النحوية، كالحكم بشذوذ "كان" بين الجار والمجرور، وعدّ ذلك من قبيل الاعتباط في الأحكام.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يتكلم على الاعتباط في اللغة والاصطلاح، ثم جاء بعد ذلك الحديث عن أنماط الاعتباط، فتكلم عن الزيادة الاعتباطية، وذكر تحتها:

- زيادة الألف.
- زيادة التاء.
- زيادة السين.
- زيادة اللام.
- زيادة الميم.
- زيادة الهاء.
- زيادة كان.

ثم تكلم عن الحذف الاعتباطي، وذكر تحتها:

- حذف الهمزة، وجعلها منفردة لما لها من معاملة خاصة، ولم يدرجها تحت أحد حروف الكلمة.
- حذف عين الكلمة.
- حذف لام الكلمة.

ثم جاء الحديث عن القلب، وتكلم فيه البحث عن قلب الهمزة ياء، وقلب الهاء همزة، وقلب الواو ألفًا.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وجاء بعد ذلك الحديث عن المعاقبة، وتعريفها، وتقديم أمثلة عليها، ثم تكلم البحث عن تسكين المتحرك لغير علة.

وأخيرًا تحدث البحث عن ظاهرة الاستغناء الاعتباطي، وجاء تحتها:

- الاستغناء بالمضمر عن الظاهر.
- الاستغناء بالمجموع بالتاء عن المجموع بفعال.
- الاستغناء بالجمع المكسر عن المجموع بالألف والتاء.
- الاستغناء في الصيغ الفعلية.
- العدول.

وبعد فقد حاولت من خلال هذا البحث أن أثبت أن كثيرًا من الأحكام النحوية قد جاءت اعتباطية دون أن يكون لها سند لغوي يشهد لها، ولم أردْ بهذا البحث الطعن على منهج النحاة أو التقليل من الجهد العظيم الذي قدموه، فهذا مما لا يسع عاقل أن يحمل نفسه عليه، وإنما أردت – فقط – أن أدلل على شيوع ظاهرة الاعتباط في النحو العربي، وأثرها في ظهور بعض الأحكام المعيارية السلبية؛ كالندرة، والشذوذ، والقلة، والضعف، والقبح...وغير ذلك.

وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

تعريف الاعتباط

تذكر المعاجم معاني لغوية عديدة تحت مادة " عـبط"، منهـا: مات فلان عبطة، أي: صحيحًا شابًا، وعبطت الناقة إذا ذبحتها **وليس بها علة**[١] من داء ولا كسر، وهي فتية سمينة[٢].

وعبط فلان إذا ألقى نفسه في الحرب **غير مكـره**[٣]، واعتـبط فلان اغتاب وعليه الكذب، افتعله صراحًا **من غير عـذر**، ومـصدره الاعتباط **وهو الذبح بغير علة** للقتل بلا جناية[٤]، وفي الحـديث مـن اعتبط مؤمنًا قتلاً فإنه قود أي قتله بلا جناية كانت منـه ولا جريـرة توجب قتله، فإن القاتل يقاد به ويقتل، وكل من مات **بغير علـة** فقـد اعتبط[٥].

فمدار المعنى اللغوي حول الظلم والتعسف والقتل والخلو مـن العلة والأخير هو المقصود في الاعتباط النحوي.

---

١ انظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري، تحقيق د/ إميل بديع يعقـوب ود/ محمد الطريفي، دار الكتب العلمية، بيروت، (عبط).

٢ انظر: المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده، تحقيق د/ عبد الحميد هنـداوي، دار الكتـب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م، (عبط).

٣ انظر: الصحاح،(عبط).

٤ انظر: تاج العروس من جواهر القاموس، الزبيدي، منشورات دار مكتبة الحياة، بيـروت، (عبط)

٥ انظر: لسان العرب، ابن منظور، طبعة مراجعة ومصححة بمعرفة نخبـة مـن السادة المختصين، دار الحديث، القاهرة، ٢٠٠٣م (عبط).

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أما الاعتباط عند النحاة فقلم يرد في المصنفات الأولى، ولكن ورد ما يرادف هذا المصطلح، فلم يرد مصطلح الاعتباط عند سيبويه ولا عند المبرد، ولكنهما أوردا في كتابهما ما يدل على عدم التعليل، يقول سيبويه[1]:" قال يونس: من صرف هندًا فقال: هذه هندٌ بنت زيد فنوّن هندًا؛ لأن هذا موضع لا يتغير فيه الساكن ولم تدركه علة، وهكذا سمعنا عن العرب"

ويقول المبرد[2]:" فمتى انضمت الواو من غير علة فهمزها جائز، وذلك قولك في وجوه: أجوه، وفي وُعِد: أُعِد، ومن ذلك قوله(وَإِذَا الرُّسُلُ أُقِّتَتْ) [3]، إنما هي فُعِّلت من الوقت وكان أصلها: وُقِّتت".

ويقول [4]:" واعلم أن قومًا من النحويين يرون بدل الهمزة من غير علة جائزًا، فيجيزون: قريت، واجتريت في معنى: قرأت واجترأت، وهذا القول لا وجه له عند أحدٍ ممن تصح معرفته، ولا رسم له عند العرب.

---

١ انظر:الكتاب، سيبويه، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، بيروت، ط٣، جـ ٣/ ٥٠٦.

٢ المقتضب، للمبرد، تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، جـ١/٩٣.

٣ سورة المرسلات: آية: ١١.

٤ انظر: المقتضب،جـ١/١٦٥.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ويجيز هؤلاء حذف الهمزة **لغير علة** إلا الاستثقال، وهذا القول في الفساد كالقول الذي قبله".

وهناك من النحاة من ذكر مصطلح الاعتباط نصًّا دون تفسير أو تعريف له، كالعكبري[١]، والمرادي[٢]، وابن هشام[٣].

وهناك من ذكر المصطلح وعرفه كالرضي – وهو من أكثر النحاة الذين كثر عندهم مصطلح الاعتباط حيث ذكر عنده أكثر من خمس عشرة مرة[٤].

يقول الرضي[٥]:" إنما كثر الترخيم في المنادى دون غيره لكثرته، ولكون المقصود في النداء هو المنادى له، فقصد بسرعة الفراغ من النداء الإفضاء إلى المقصود **بحذف آخره اعتباطًا**...

---

١ انظر:اللباب في علل البناء والإعراب، العكبري، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط١، ٢٠٠٩م، جـ١/٨٨، ٣٤٨، جـ ٢/٣٢٩.

٢ انظر: الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي، تحقيق د/ فخر الدين قباوة، ود/ محمد نديم فاضل، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٢، ١٩٨٣م،جـ١/١٩٩.

٣ انظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، تحقيق الفاخوري، دار الجيل، بيروت، ط٢، ١٩٩٧م،جـ ١/٤٣.

٤ انظر: شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين الأستراباذي، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٥م، جـ١/٨، ٢٠٦، ٢٢٠، ٢٨٥، جـ٢/٣٥، ٣٦، وشرح الرضي على الكافية، للرضي الأستراباذي، تحقيق د/ يوسف حسن عمر،منشورات جامعة بنغازي، جامعة قار يونس، ١٩٧٨م، جـ١/٣٩٣، جـ٢/٤٧٣، جـ٣/٣٥٣، ٣٥٥.

٥ انظر: شرح الرضي على الكافية، جـ١/٣٩٣.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ويعنون **بالحذف الاعتباطي: ما لم يكن له موجب**... ويقولون لهذا- أيضا- **حذف بلا علة، وحذف الاعتباط**".

ويقول[1]:" وقد اشتهر في اصطلاحهم الحذف الإعلالي الذي يكون لعلة موجبة على سبيل الاطراد كحذف ألف عصا، وياء قاض، والحذف الترخيمي، **والحذف لا لعلة غير المطرد** كحذف لام يد ودم".

ومن خلال ما أوردته المعاجم من معاني لغوية، وما أورده النحاة لتعريف المصطلح، أو ما رادف المصطلح، يمكن لنا أن **نعرف الاعتباط بأنه: عدم التعليل، أو عدم التفسير لبعض الظواهر الصرفية والنحوية، فالاعتباط عدم وجود العلة**، ويقابله: التعليل أو القياس أو الأمور التي تجري وفق قوانين نحوية وصرفية لا تتخلف.

وقبل أن نترك تعريف الاعتباط ونتكلم عن أنماطه، بقي أن أنبه على ثلاثة أمور مهمة، وهي:

الأول: أن مفهوم الاعتباط قد اقتصر ذكره عند النحاة في الحذف فقط، أي أن الذي يقع اعتباطًا عندهم هو الحذف لغير علة، وقد ذكر البحث بعض الأنماط الأخرى – غير الحذف- كظواهر اعتباطية وقعت في كلام النحاة دون أن يكون لها سند تفسيري، كالزيادة، والقلب، والمعاقبة، والاستغناء، والعدول.

---

[1] انظر: شرح شافية ابن الحاجب، جـ ٣/٦٧.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الثاني: أن بعض النحاة- كالرضي- قد ذكر أن هذا الاعتباط له علة وهي التخفيف[1]، وذلك لأنه قد جعل القصدية - في كل حذف لغير موجب وقع في كلامهم - التخفيف، ولا شك أن كلام الرضي قد يصدق على بعض حالات الحذف التي قصد منها التخفيف والاختصار، لكنه غير مقبول أن نطلق على كل حذف علة التخفيف؛ لأن هذا يتنافى مع واقع الاستعمال اللغوي، إذ يسوّغ لنا هذا سؤالاً - ربما يكون من باب الاعتباط - وهو: لماذا لم يحذف من جميع الكلمات من أجل هذه القصدية- التخفيف؟ وذلك لأن الحذف الاعتباطي قد وقع في كلمات قليلة إذا ما قورن بالكلمات التي لم يكن فيها حذف، فلو فرضنا مثلاً أنهم قد حذفوا في:يد، ودم من أجل التخفيف والاختصار، فلماذا لم يقولوا: رَأ، وعَيْ، وقَلْ، وكَبِ، في: رأس، وعين، وقلب، وكبد.

إن دعوى التخفيف في كل حذف لا يمكن تعميمها في كل اللغة، ولذلك يبقى مبدأ عدم التفسير أو التعليل موجودًا إلى أن يظهر سبب قوي يفسر لنا هذه القضايا.

الثالث: ما ذكره ابن القيم من أن الحذف بلا موجب - أو الحذف الاعتباطي - لا سبب له عند النحاة، لكونه لم يجرِ على قياس الحذف، وقد حاول ابن القيم أن يخضع هذا الاعتباط لمبدأ التفسير أو

---

١ انظر: شرح الرضي على الكافية، جـ ١/٣٩٣.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

التعليل فقال[1]: " المشهور عند النحاة أن حذف لام يد ودم وغد وبابه حذف اعتباطي لا سبب له؛ لأنهم لم يروه جاريًا على قياس الحذف.

وقد يظهر فيه معنى لطيف وهو أن الألفاظ أصلها المصادر الدالة على الأحداث، فأصل مصدر غدا يغدو غدوًا بوزن رمى، وأصل دمي بوزن فرح مصدر دمي يدمى كبقي يبقى، وأصل يد كذلك يدي من يديت إليه يديًا، ثم حذفوا فقالوا: يدًا، وكذلك سم أصله سمو من سما يسمو سموا كعلم يعلم علما.

فلما زحزحت على أصل موضوعاتها وبقى فيها من المعنى الأول ما يعلم أنها مشتقة منه، حذفت منها لاماتها بإزاء ما نقص من معانيها؛ ليكون النقص في اللفظ موازيًا للنقص في المعنى فلا يستوفى حروف الكلمة بأسرها إلا عند حصول المعنى بأسره "

وهذا النص الذي نقلناه عن ابن القيم ليس فيها أي تعليل للحذف الاعتباطي، وإن اشعر كلامه السابق بأن فيه تعليلاً ظاهرًا وعلة يمكن أن تلتمس من هذا الحذف، وكلام ابن القيم يقوم على فلسفة المقابلة بين الزيادة في المباني والمعاني الجديدة التي تطرأ عليها بسبب الزيادة، وبين النقص في المباني وما يجب أن يترتب عليه من نقص – أيضًا– في المعاني، إذ لو كان هذا الحذف الاعتباطي من أجل نقص في المعنى؛ لكان التعويض عن المحذوف – كما في حرّ بتشديد الراء

---

[1] بدائع الفوائد، ابن القيم الجوزية، عُني بتصحيحه والتعليق عليه ومقابلة اصوله: إدارة الطباعة المنيرية، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ب.ت، جـ١/٩٥.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

عوضًا عن الحاء المحذوفة من حِرْح – من باب التعويض الاعتباطي أيضًا؛ لأنه يتنافى مع علة نقص المبنى لأجل نقص المعنى، ويبقى بعد ذلك أن كلمات مثل: يد، ودم، وأخ ليس فيها ما يشعر بنقصان في المعنى بالرغم من حذف أواخرها، فلا زالت تدل على ما دلت عليه بعد الحذف دون نقصان في المعنى.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أولًا: الزيادة الاعتباطية

أ - زيادة الألف:

من الزيادة الاعتباطية – لغير علة – زيادة الألف في أواخر بعض الكلمات، ومن المعلوم أن الألف تزاد في آخر الكلمة للإلحاق كسلقى وجعبى، أو للتأنيث كحبلى وسكرى، والذي يدل على أنها للتأنيث امتناع التنوين من الدخول عليها في حال تنكيرها ولو كانت لغير التأنيث لكانت منصرفة.

أما زيادتها الألف لغير معنى كـ" قبعثرى – للعظيم الخلق – وكمثرى، وسماني – لضرب من الطير، فالألف فيهن زائدة لأنها لا تكون مع ثلاثة أحرف أصول فصاعدًا إلا زائدة، وليست الألف هنا للتأنيث لانصراف هذه الكلمات، ولا تكون للإلحاق؛ لأنه ليس في الأصول ما هو على هذه العدة والزنة فيكون ملحقًا به [1]،وإذا لم تكن زائدة للتأنيث ولا للإلحاق ؛ بقيت زيادتها لغير علة.

ب– زيادة التاء:

ومن ذلك لفظة التِّبيان فإن التاء فيها غير مزيدة للتكثير، ولو كانت كذلك لفتحت، ولكنها زيدت لغير علة، وكذلك التلقاء، إنما يريد اللقيان[2].

---

١ انظر: شرح الملوكي في التصريف، لابن يعيش،تحقيق د/ فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب، ط١، ١٩٧٣م، ص ١٣٠،١٣١بتصرف.

٢ انظر: الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق د/ عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة،بيروت، ط٢، ١٩٨٧م، جـ ٣/١٣٦.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ولم يجئ من المصادر على هذه الزنة إلا لفظتان: التبيان والتلقاء، وفي الأسماء كثير نحو: التمساح، والتمثال، وأما المصادر فقياسها فتح الأول دلالة على التكثير؛ كالتَّطواف والتَّجوال[1].

وذكر ابن قتيبة أن كسر التاء هنا من باب المشابهة لهما لألفاظ أخرى، كالعصيان والنسيان[2]، وهذا يخرج الزيادة من حيز الاعتباطية إلى حيز التعليل، والراجح – من وجهة نظر البحث – أن التبيان ليس مصدرًا وإنما هو اسم بمعنى البيان،يقول سيبويه في باب ما تكثر فيه المصدر من فعلت فتلحق الزوائد وتبنيه بناءً آخر[3]:" وذلك قولك في الهذر: التهذار، وفي اللعب: التلعاب، وفي الصفق: التصفاق، وفي الرد: الترداد، وفي الجولان: التجوال، والتقتال والتسيار.

وليس شيء من هذا مصدر فعلت، ولكن لما أردت التكثير بنيت المصدر على هذا كما بنيت فعلتُ على فعَّلتُ.

وأما التبيان فليس على شيء من الفعل لحقته الزيادة، ولكنه بني هذا البناء فلحقته الزيادة كما لحقت الرئمان وهو من الثلاثة، وليس من

---

١ انظر: الدر المصون، في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، تحقيق علي معوض وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٤م، جـ ٣/٢٧٥.

٢ انظر: أدب الكاتب، ابن قتيبة، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، ١٩٦٣، ط٤، ص ٤٨٩.

٣ الكتاب، ١٩٨٣، ٤/٨٤.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

باب التَّقتال، ولو كان أصلها من ذلك فتحوا التاء، فإنما هي من بينت، كالغارة من أغرت، والنبات من أنبت.

ونظيرها التلقاء، وإنما يريدون اللقيان. وقال الراعي [١]:

أمّلتُ خيركِ هلْ تأتي مواعدُه فاليومَ قصّــرَ عن تلقائكِ الأملُ"

جـ - زيادة السين:

تزاد السين زيادة غير مطردة في " أسطاع يسطيع" والمــراد: أطاع يطيع، وأصله: أَطْوِعَ يُطْوِعُ، نقلت حركة الفتحة من الواو إلــى الطاء في أطوع، إرادة الإعلال حملاً على الماضي المجرد الذي هــو طاع ثم قلبتها ألفًا لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها فصار أطاع ثم دخلت السين كالعوض من حركة عين الفعل[٢]، وقد رد المبرد قــول سيبويه بعوض السين من حركة العين بعلة أن الشيء يعوّض عنه إذا كان معدومًا، والفتحة هنا موجودة نقلت من العين إلى الفاء، ولا معنى للتعويض عن شيء موجود؛ بل يكون جمعًا بين العوض والمعــوض وهو ممتنع[٣].

---

١ البيت للراعي النميري، انظر: ديوان الراعي النميري، جمعه وحققه: راينهرت فــاييرث، نشر: فرانتس شتايز بفيسبادن، بيروت، ط١، ١٩٨٠م، ص ١٩٨.

٢ انظر: الكتاب، ٢٥/١، والتصريف الملوكي، ٢٠٦، ٢٠٧.

٣ انظر: المقتضب، جـ ١٠٥/١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وهذه الزيادة – أعني زيادة السين – وإن كانت شاذة في القياس إلا أنها كثرت في الاستعمال، فجاز استعمالها في القرآن الكريم، والكلام الفصيح[1].

وقد رد ابن جني قول المبرد في اعتراضه على سيبويه وانتصر له قائلاً [2]" وذهب عن أبي العباس ما في قول سيبويه هذا من الصحة، فإما غالط وهي من عادته معه، وإما وهم في رأيه هذا.

والذي يدل على صحة قول سيبويه في هذا وأن السين عوض من حركة عين الفعل: أن الحركة التي هي الفتحة، وإن كانت كما قال أبو العباس موجودة منقولة إلى الفاء لما فقدتها العين فسكنت بعدما كانت متحركة توهنت لسكونها ولما دخلها من التهيؤ للحذف عند سكون اللام وذلك قولك لم يطع وأطع ولا تطع ففي كل هذا قد حذفت العين لالتقاء الساكنين، ولو كانت العين بحالها متحركة لما حذفت؛ لأنه لم يكن هناك التقاء ساكنين، ألا ترى أنك لو قلت: أطوع يطوع ولم يطوع وأطوع زيدا؛ لصحت العين ولم تحذف فلما نقلت عنها الحركة وسكنت سقطت لاجتماع الساكنين فكان هذا توهينًا وضعفًا لحق العين فجعلت السين عوضًا عن سكون العين الموهن لها المسبب

---

١ انظر: روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، الألوسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٤، ١٩٨٥م، جـ ٢٣/٢٥٠.

٢ سر صناعة الإعراب، ابن جني، تحقيق د/ حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٩٨٥م، جـ ١/٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

لقلبها وحذفها، وحركة الفاء بعد سكونها لا تدفع عن العين ما لحقها من الضعف بالسكون والتهيؤ للحذف عند سكون اللام...ويؤكد ما قال سيبويه من أن السين عوض من ذهاب حركة العين أنهم قد عوضوا من ذهاب حركة هذه العين حرفا آخر غير السين وهو الهاء في قول من قال أهرقت فسكن الهاء وجمع بينها وبين الهمزة فالهاء هنا عوض من ذهاب فتحة العين ؛ لأن الأصل أروقت أو أريقت... ثم إنهم جعلوا الهاء عوضا من نقل فتحة العين عنها إلى الفاء كما فعلوا ذلك في أستطاع ".

ومن الذين أيدوا قول سيبويه أيضًا وغلط المبردَ الأعلمُ الشنتمري، وذكر جوابًا عن سيبويه أنه أراد أنهم جعلوا السين عوضًا من ذهاب حركة العين من العين ونقلها إلى الفاء[1].

ويرجح البحث – هنا – رأي المبرد القائل بزيادة السين، ويمكن أن يرد علي سيبويه بأن هناك نقلاً في كثير من حركات الكلمات، ولم يكن ثمة تعويض في الكلمة، فمثلاً:

يقول ويبيع فيهما إعلال بنقل الحركة، وأصلهما: يَقْوُل، ويَبْيِع نقلت حركة العين – فيهما – إلى الفاء، ومع ذلك لم يعوض عن هذا النقل، فبقيت زيادة السين هنا لغير علة.

---

١ انظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه، أبو الحجاج يوسف بن سليمان الأعلم الشنتمري، قرأه وضبط نصه د/ يحيى مراد، ص ٣٣، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٥هـ.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ويُرد على ابن جني فيما أورده من زيادة الهاء في أهراق للعوض من ذهاب حركة العين بأن " هذه الهاء الساكنة هي التي كانت بدلاً من الهمزة ولمّا تغير صورة الهمزة - واللغة من باب أفعل وهذا الباب يلزم أوله الهمزة - استنكروا خلو أوله من الهمزة فأدخلوها ذهولاً عن كون الهاء بدلاً من الهمزة ثم لمّا تقرر عندهم أن ما بعد همزة الإفعال ساكن لا غير؛ أسكنوا الهاء فصار أهراق وتوهمات العرب غير عزيزة "[1].

ويُرد على الأعلم بان الحركة وإن كانت نقلت إلى الفاء قبلها، فهي لا تزال موجودة، وعلى ذلك فإن زيادة السين في هذه الحالة تكون عوضًا عن موجود، ولا يجمع بين العوض والمعوض عنه، فيبقي رأي المبرد وجيهًا من وجهة نظر البحث.

وفي مقابل هذه الزيادة الاعتباطية نجد هناك من يفترض أصلاً آخر لكلمة" أسطاع" فيقول: أصلها: استطاع وحذفت التاء لقرب مخرجها من الطاء[2]، أو من أجل التخفيف [3].، وذلك لأن التاء تستثقل مع الطاء[4]، وذكر الطبري أن هذا حرف استعمل فكثر حتى

---

١ انظر: شرح شافية ابن الحاجب، جـ ٢/٣٨٥.

٢ انظر: جامع البيان، الطبري، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٥م، مج٩، جـ ١٦/٣٥.

٣ انظر: التسهيل لعلوم التنزيل، ابن جزي الكلبي، تحقيق محمد عبد المنعم التونسي، وابراهيم عطوة، دار الكتب الحديثة، ب.ت، جـ ٢/٣٥٧.

٤ انظر: المحكم،(طوع).

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

حذف[1]، وهذا أيضا كلام يخالف الواقع اللغوي إذ أغلب استعمالات الفعل قد جمعت بين التاء والطاء، وقد ورد استعمال الفعل بالتاء والطاء معًا في أكثر من موضع في القرآن الكريم [2]، وفي الحديث الشريف كثيرًا[3]، مما يجعل الحذف بدعوى قرب مخرجي التاء والطاء، أو دعوى الجنوح إلى التخفيف دعوة لا دليل لها من الواقع اللغوي.

وليس الأمر يقتصر على هذا الموضع فقط؛ بل هناك العديد من المواضع التي كان القول بالتخفيف فيها بديلاً عن التعليل، ويكون

---

١ انظر: جامع البيان، الطبري، مج٩، جـ ١٦/٣٥.

٢ من ذلك قوله تعالى (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً) سورة آل عمران، آية: ٩٧، وقوله تعالى (فَإِن كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لاَ يَسْتَطِيعُ أَن يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ) سورة البقرة، آية: ٢٨٢، وقوله تعالى (أَوْ يُصْبِحَ مَاؤُهَا غَوْرًا فَلَن تَسْتَطِيعَ لَهُ طَلَبًا) سورة الكهف، آية: ٤١، وغير ذلك من الآيات.

٣ من ذلك ما ورد في صحيح البخاري" أنه "أجاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه و سلم من أهل نجد ثائر الرأس يسمع دوي صوته ولا يفقه ما يقول حتى دنا فإذا هو يسأل عن الإسلام فقال رسول الله صلى الله عليه و سلم (خمس صلوات في اليوم والليلة) فقال هل علي غيرها ؟ قال (لا إلا أن تطوّع). قال رسول الله صلى الله عليه و سلم (وصيام رمضان). قال هل علي غيره ؟ قال (لا إلا أن تطوّع). قال وذكر له رسول الله صلى الله عليه و سلم الزكاة قال هل علي غيرها ؟ قال (لا إلا أن تطوّع). قال فأدبر الرجل وهو يقول والله لا أزيد على هذا ولا أنقص قال رسول الله صلى الله عليه و سلم (أفلح إن صدق). انظر: صحيح البخاري، للحافظ أبي عبد الله بن إسماعيل البخاري، اعتنى به د/ محمد تامر، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ٢٠٠٤م، كتاب الصوم، باب وجوب صوم رمضان، جـ ١/٤٢٣.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الأمر فيها بعيدًا كل البعد عن النقل، بل إن هناك العديد من المفردات التي جمعت بين التاء والطاء ولم يحدث فيها حذف لا للتاء ولا للطاء بدعوى قرب المخرجين، كما في قوله تعالى (وَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ) [1]، وهناك كثير من الكلمات التي جمعت بين مخارج متقاربة ولم تحذف منها أحد هذه الحروف، ويكون المقصود بهذه الزيادة وغيرها التوسع في خلق ألفاظ لتعبر عن معاني جديدة، وتعتبر هذه الزيادة- ويقابلها الحذف أو القلب - وسيلة من وسائل التطور اللغوي.

د - زيادة اللام:

لم تطرد زيادة اللام إلا في أسماء الإشارة نحو: ذلك، وتلك، وهنالك [2]،واللام حرف بعيد عن حروف المد، ولذلك تكون زيادتها بعيدة عن القياس لهذا السبب، ولم يعدها الجرمي من حروف الزيادة[3]، وقد زيدت اللام اعتباطًا في كلمات قليلة فقالوا في زيد: زيدل، وفي عبد: عبدل، وفي فحج: فحجل- الذى يتدانى صدرا قدميه ويتباعد عقباهما-[4].

---

١ سورة البقرة، آية: ١٥٨.

٢ انظر: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، على الفية ابن مالك، الخضري، تحقيق تركي المصطفى، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م، جـ ٢/٤٢٧.

٣ انظر: شرح شافية ابن الحاجب، جـ ٢/٣٨١.

٤ انظر: اللباب في علل البناء والإعراب، ص ٤٥١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

هـ ـ زيادة الميم:

من المعلوم أن الميم تكون زائدة لمعنى صرفي إذا كانت في أول الكلمة [١]، ولذلك فهي لا تزاد حشوًا ولا آخرًا[٢]، وإذا زيدت الميم حشوًا؛ فذلك شاذ لا يقاس عليه، قالوا: دُلامِص، فالميم عند الخليل زائدة، ومثاله: فُعَامِل، وذلك لأنه بمعنى الدلاص، وهو البراق، قال الأعشى [٣]:

إذا جُرّدَتْ يَوماً حَسبْت خَمِيصَةً عَلَيْهَا وجرْيالَ النَّضِيرِ الدُّلامِصَا

وقالوا للأسد " هِرماس" ومثاله: فِعمال لأنه من الهرس، وهو الدق، وقالوا لبن قُمارص أي قارص، ومثاله لذلك: فُماعل [٤].

و- زيادة الهاء:

زيدت الهاء في كلمة " أمهات" و" وزنه فعلمات والواحدة أم على زنة فعْل فالهمزة فاء، والميم عين، والميم الثانية لام، وهذا يدل على الزيادة، وكذلك أمّات" [٥].

---

١ انظر: التصريف الملوكي، ١٥٠.

٢ السابق والصفحة.

٣ البيت للأعشى، انظر: ديوان الأعشى (قيس بن ميمون) شرح وتعليق: محمد محمد حسين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٧، ١٩٨٣م، ص ١٩٩.

٤ انظر: التصريف الملوكي، ١٥٩، ١٦٠.

٥ انظر: اللباب في علل البناء والإعراب،ص ٤٤٨، وشرح التعريف بضروري التصريف، ابن إياز، تحقيق د/ هادي نهر، ود/ هلال ناجي، دار الفكر، الأردن، ط١، ٢٠٠٢م، ص ٩٥.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وأجاز أبو بكر السراج[1] أن تكون الهاء أصلا لقولهم في الواحد "أمهة" قال الشاعر[2]

أُمَهتي خِندفٌ وإلياسُ أبي

وهذا الوجه الذي اختاره السراج بعيد لوجهين:

أحدهما:

أن الواحد لا هاء فيه، والواحد كما هو معلوم هو الأصل.

والثاني:

أن الأصل الذي يوجد منه على القول بأصالته هو الأمه وهو النسيان ولا معنى له ههنا[3].

والذي جعل السراج يقول بأصالة الهاء ما وجد من قولهم " تأمه أمًّا أي اتخذها كأنه على أمِّه[4]، وهذا يقوي كون الهاء أصلاً من وجهة نظره، ويقال أيضًا: " الأمهة لغة في الأم"[5]، ورد الزمخشري

---

١ انظر: الأصول في النحو،جـ ٣/٣٣٦.

٢ الرجز بلا نسبة في شرح التعريف بضروري التصريف، ص ٩٦، وشرح الملوكي في التصريف، ص ٢٠٣، و الممتع في التصريف، ابن عصفور،تحقيق د/ فخر الدين قباوة، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٩٨٧م،جـ ١/ ٢١٧.

٣ انظر اللباب في علل البناء والإعراب، ص ٤٤٩.

٤ انظر المحكم، مادة (أم).

٥ السابق والمادة.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

هذا بأن زيادة الهاء في المفردة شاذ[1].

وقد ذكر الرضي أن الهاء أن تكون زائدة بدليل الأمومة، وأن تكون أصلية بدليل تأمهت [2]،ولم يرجح الرضي واحدًا من الرأيين، وهذا أمر صعب لأننا لا نسلم أن الحرف الواحد في الموضع الواحد يمكن أن يحكم بأصالته وزيادته، ويكون هذا الاعتبار اعتبارا اعتباطيًا إذا لم يقم دليل على ترجيح أحد الوجهين بالأصالة أو الزيادة.

وقد ذكر العكبري [3] وجهًا لطيفًا في زيادة الهاء يخرجها من الزيادة الاعتباطية إلى الزيادة المعتبرة لمعنى، وهو أنه زيدت في أمهات الناس للفرق بينها وبين أمّات البهائم، فزيادة الهاء هنا للفرق بين استعمال العاقل وغير العاقل، والذي ذكره العكبري – وغيره – أيضا ضعيف لأنه قد استعمل بغير الهاء مع العاقل، كقول مروان بن الحكم [4]:

---

١ انظر الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، الزمخشري، دار المعرفة، بيروت، جـ ٤٢٢/٢.

٢ انظر: شرح الرضي على الكافية، جـ ٣٩٥/٣.

٣ انظر: إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، العكبري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٧٩م، جـ ١٧٣/١، ١٧٤.

٤ البيت بلا نسبة في سر الصناعة، ٥٦٤/٢، وشرح شافية ابن الحاجب، ٣٨٣/٢، ولسان العرب، (أمم).

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

إذا الأمهات قبحن الوجوه فرجت الظلام بأماتكا

وقد استعملت بالهاء مع غير العاقل، كقول السفاح اليربوعي[١]:

قوال معروف وفعّاله عقار مثنى أمهات الرباع

وذكر الخازن في تفسيره أن الهاء قد زيدت في أمهات للتوكيد[٢]، وهذا الوجه أيضًا بعيد، فأي معنى للتوكيد هنا، وهل يقصد التوكيد على أمومتهن؟

فدلالة التوكيد دعوى بغير دليل، ولم تزد الهاء من مواضع زيادتها للتوكيد.

وتزاد الهاء- أيضًا- في الجمع لغير علة كما في جمع صيقل، فيقال:صياقل وصياقلة، فقد دخلت الهاء في هذا الضرب من الجمع[٣]، ولكن على دخولها في الملائكة والقشاعمة[٤].

وذكر الرازي أنها تكون زائدة لتأكيد الجمع[٥]، والذي ذكره الرازي ضعيف؛ لأن الكلمة على صيغة الجمع وليس هناك أدنى شبهة

---

١ انظر: شرح الشافية، ٣٨٢/٢، ٣٨٤، والممتع في التصريف، ٢١٨/١.

٢ انظر: لباب التأويل في معاني التنزيل، الخازن، ضبطه وصححه عبد السلام محمد شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٥م، جـ ٢/ ٣٩.

٣ انظر: لسان العرب، مادة (صقل)

٤ تزاد الهاء على الجمع للعوض كزنادقة، أو للنسبة كأشاعثة، أو للعجمة كالموازجة.

٥ انظر: التفسير الكبير، الرازي، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٠م، مج١٤، جـ ٣٠٨/٢٨.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

لإخراج الصيغة على غير الجمع، ولم تحتج الكلمة إلى زيادة الهاء حتى يتأكد جمعيتها، فيبقى أن الهاء زيدت زيادة اعتباطية لغير علة.

ز- زيادة كان:

لقد قرر النحاة أن " كان" تزاد سماعًا بشرطين: أحدهما: أن تكون بلفظ الماضي، والثاني: أن تكون بين شيئين متلازمين، وتكون زيادتها قياسًا بين ما وفعل التعجب، ولكنهم عدوا زيادتها بين الجار والمجرور من باب الشذوذ [1]،كما في قول الشاعر[2]:

سراة بني أبي بكر تسامو على كان المسومة العراب

ولعلهم قد استندوا في ذلك إلى القاعدة التي تقبح الفصل بين الجار والمجرور، وذلك لأن المجرور داخل في الجار، فصار كأنهم كلمة واحدة [3].

---

١ انظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لابن عقيل، تحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد، دار الفكر، ط١٦، ب.ت، جـ ١/ ٢٨٨- ٢٩٢، والبسيط في شرح جمل الزجاجي، ابن ابي الربيع، تحقيق ودراسة د/ عياد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٨٦م، ص ٧٤٠.

٢ البيت بلا نسبة في: التبصرة والتذكرة، الصيمري، تحقيق: فتحي أحمد مصطفى، دمشق، ط١، ١٤٠٢هـ، جـ ١/١٩٢، وشرح المفصل، ابن يعيش، عالم الكتب، بيروت، جـ ٧/٩٨، ١٠٠، والفصول الخمسون، ابن معطي، تحقيق د/ محمود الطناحي، مطبعة عيسى الحلبي، ص ١٨٢.

٣ انظر: الكتاب، ٢/١٦٣ ١٦٤.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

والمتفحص للعلة التي ذكرها النحاة يجد أنها غير مقنعة – من وجهة نظر البحث- فهناك أشياء متلازمة – كما اشترطوا- ومتداخلة جدًا – ومع ذلك فلم يشذذوا الفصل بينهما، فبقي إطلاق هذا الحكم – هنا- لغير علة – أو اعتباطًا- لا مستند له من الواقع اللغوي، كما أن النحاة أنفسهم قد قرروا أن الفصل بين الجار والمجرور في الشعر جائز دون قبح فذكر أبو البركات الأنباري أن الفصل بين الجار والمجرور بالظرف وحرف الجر لا يجوز في اختيار الكلام [1]، ويعني بذلك صحة جوازه في الشعر، والغريب أن الشاهد الوحيد الذي شذذه النحاة هو من الشعر وليس من النثر.

ومن الأشياء التي يجب ذكرها – تأكيدًا على أن بعض أحكام النحاة قد جاءت اعتباطية- أن الفصل بين الجار والمجرور قد ورد في القرآن الكريم في أكثر من موضع، ومن ذلك قوله تعالى:(**عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ**)[2]،فقد قرر الفراء[3] والنحاس[4] أن ما هنا صلة

---

١ انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، أبو البركات الأنباري، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩٨م، جـ ٣٠٥/١.

٢ سورة المؤمنون، آية: ٤٠

٣ انظر: معاني القرآن، الفراء،تحقيق أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، دار السرور، بيروت، ب.ط، ١٩٥٥م،جـ ١/ ٢١.

٤ انظر: معاني القرآن، النحاس، تحقيق د/ يحيى مراد،دار الحديث، القاهرة، د.ط،٢٠٠٤م،جـ ٢٥٧/١، جـ٧٧٨/٢.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- أي زائدة- وذكر ابن عادل [1]،أنها أيضا مزيدة بين الجار والمجرور، وهي كذلك عند ابن أبي زمنين [2]،وعند ابن جني[3] كثر زيادة "ما " توكيدًا كقول الله تعالى(**فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ**)[4]، وقوله سبحانه: (**عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ**)[5]، وقوله عز قدره: (**مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا**) [6]،فالأمثلة التي أوردها ابن جني زيدت فيها ما بين الجار والمجرور، وهذه الزيادة في غير الشعر، فبطل القول بشذوذ كان بين الجار والمجرور.

وينبغي التأكيد هنا إلى أمر - أراه مهمًّا - وهو أنني لم آت بكان هنا للتدليل على زيادتها من باب الاعتباط، وإنما جئت بها هنا للتدليل على أن الاعتباط قد يقع في إطلاق الأحكام النحوية التي لا تستند إلى تعليل، وقد وقع مثل هذا كثيرًا في بعض أحكام النحاة، مما سوّغ لنا وصف هذه الظاهرة بالاعتباط.

---

١ انظر: اللباب في علوم الكتاب، ابن عادل الدمشقي، تحقيق عادل عبد الموجود وآخرين،دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م، جـ ٢١٤/١٤

٢ أنظر: تفسير ابن أبي زمنين، لابن أبي زمنين،تحقيق محمد حسن، وأحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٢م، جـ ٤٠/٢.

٣ انظر: الخصائص، ابن جني، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤، ١٩٩٩م، جـ ٢٨٤/٢.

٤ سورة النساء، آية: ١٥٥

٥ سورة المؤمنون، آية: ٤٠

٦ سورة نوح، آية: ٢٥.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ثانيًا: الحذف الاعتباطي

أ- حذف الهمزة:

للهمزة معاملة خاصة في اللغة العربية يعود ذلك إلى طبيعتها من حيث ثقلها في الكلام، ولذلك يجوز فيها التحقيق والتخفيف والبدل والحذف وبين بين، وإلقاء الحركة، [1]، ولذلك فقد شملها الحذف الاعتباطي في كثير من الأحيان، يقول سيبويه:"واعلم أن الهمزة إنما فَعَل بها هذا من لم يخففها؛لأنه بَعُد مخرجها، ولأنها نبرة في الصدر، تخرج باجتهاد، وهي أبعد الحروف مخرجًا؛ فثقل عليهم ذلك"[2]فقد أرجع سيبويه الحذف إلى بعد مخرج الهمزة، إضافة إلى الجهد العضلي الذي تحتاجه، مما يُعد حذفها في هذه الحالة من باب الاقتصاد اللغوي، وإن كنا لا نتفق مع سيبويه في أن بعد المخرج يكون سببًا للحذف حيث يشترك مع الهمزة في المخرج بعض الأحرف ولا يطرأ عليها مثل الذي طرأ على الهمزة من الحذف.

وقد أرجع ابن سيده حذف الهمزة إلى الظاهرة الاعتباطية إلا أنه علل هذا الاعتباط بأنه مطلوب ؛ لأن الحذف قد كثر فيه، ولم

---

١ انظر: الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق د/ أحمد حسن فرحات، دار عمان، الأردن، ١٩٨٥م، ص١٣٣.

٢ الكتاب، سيبويه، ٣/٥٤٨،

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

يجدوا علة لذلك إلا كثرة دوران الحرف، يقول ابن سيده[1] عن حذف الهمزة – في هذا الصدد –:" وربَّما حذفوا لغير عِلَّة لكثرة دَوْرها وقد زعم بعضهم أنَّ سامةَ بنَ لُؤيٍّ إنما هو أسامة فحُذفت الهمزة منه تخفيفاً، وقال بعضهم في سامةَ إن الهمزة لم تكُن في أصلها وأن سامةَ من سامَ يَسوم وهو غير صحيح، ومما يدل على أن سامة أصله أُسامة ثم حُذِفت الهمزة اعتباطًا قول الشاعر[2]

عَيْنُ بَكِّي لِسامةَ بنِ لُؤَيٍّ عَلِقَتْ من أُسامةَ العَلاَّقَهْ

لا أَرَى مِثْلَ سامةَ بن لُؤَيٍّ حَمَلَتْ حَتْفَهُ إليْه النَّاقَه

فجمع بين سامة بحذف الهمزة، وأسامة بإثباتها.

ومن نماذج حذف الهمزة أيضًا قوله تعالى (**لِئَلاَّ يَعْلَمَ أَهْلُ الكِتَابِ أن لا يَقْدِرُونَ**)[3]،

---

١ انظر: المخصص، لابن سيده، المكتب التجاري للطباعة والنشر، بيروت، مج ٤، السفر/١٤/١٧، باب ومما جاء من الشاذ الذي لم يذكره سيبويه حذف الهمزة بعد المتحرك المبني وإلقاء حركتها عليها.

٢ البيتان للأزدية في: لسان العرب(فوق)، وتاج العروس، (فوق)، وبلا نسبة في المخصص(مج٤، السفر ١٤/١٧.

٣ سورة الحديد، آية: ٢٩.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

حيث قرئت " لئلا يعلمَ": " ليلا يعلمُ" مثل ليلى اسم امرأة، وبرفع الميم[1]، وأصله: "لأن لا" بفتح لام الجر، وهي لغة [2]، ومنه قول الشاعر[3]:

أريد لأنسى ذكرها فكأنما تمثل لي ليلى بكل سبيل

فحذف الهمزة اعتباطًا، وأدغمت النون في اللام، فصار " للا" فاجتمعت الأمثال، وثقل النطق بها فأبدلوا من اللام المدغمة الساكنة ياء فصار " ليلا" ورفع الميم؛ لأن "إن" هنا هي المخففة من الثقيلة لا الناصبة للمضارع، إذ الأصل: لأنه لا يعلم [4].

وقرئت كلمة " الموءودة" في قوله تعالى: **(وَإِذَا الْمَوْؤُودَةُ سُئِلَتْ)**[5]:

---

١ انظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جني، تحقيق علي النجدي ناصف، وآخرين، المجلس العلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٣٨٦هـ، جـ ٢/٣١٣، ٣١٤، والبحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٩٠م، ٨/٢٢٨، واللباب لابن عادل، ١٨/٥١٠.

٢ انظر: الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي، ص ١١١.

٣ البيت لكثير عزة، انظر: ديوان كثير عزة، تحقيق إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ط١، ١٩٧١، ص ١٠٨.

٤ انظر: البحر المحيط، ٨/٢٢٩، واللباب، لابن عادل، جـ ١٨/٥١٠، وروح المعاني، ٢٧/ ١٩٥.

٥ سورة التكوير، آية: ٨.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

" المؤدة [1]" بسكون الواو، وتوجيهه: أنه حذف الهمزة اعتباطًا، فالتقى ساكنان، فحذف ثانيهما، ووزنها" المفلة" لأن الهمزة عين الكلمة، وقد حذفت [2]، وذكر مكي أن هذا التخفيف قياسي؛ لأن نقل حركة الهمزة التي حذفت اعتباطًا إلى الواو؛ فاستثقلت الضمة عليها فسكنها، فالتقى ساكنان، فحذف الثاني [3]، وخص الثاني بالحذف لأنه متأخر والحروف المتأخرة أكثر عرضة للتغيير من الأولى.

وذكر أبو حيان أن حمزة كان يقف عليها كالموزة، وعلل ذلك بأنها رسمت في الخط بهذا الشكل، والرسم سنة متبعة [4].

وقرأ ابن عامر وأبو جعفر ورويس [5] قوله تعالى (لَّٰكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي) [6] بإثبات الألف وصلًا ووقفًا " لكنا، وقرأ الباقون[7] بحذفها وصلًا " لكنّ" وبإثباتها وقفًا " لكنا".

---

١ انظر: البحر المحيط، ٤٣٣/٨.

٢ انظر: اللباب، لابن عادل، جـ ١٢٨/٢٠.

٣ انظر: اللباب، لابن عادل، جـ ١٢٨/٢٠، والدر المصون، ٤٨٦/٦.

٤ انظر: البحر المحيط، ٤٣٣/٨.

٥ انظر: النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، إشراف علي الصباغ، دار الفكر، ب.ت، جـ ٣١١/٢.

٦ سورة الكهف، آية: ٣٨.

٧ انظر: النشر، جـ ٣١١/٢.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

والأصل في الكلمة " لكن أنا " فحذفت همزة أنا اعتباطًا فالتقى المثلان فأدغم [1]،وقد عوض عن حذف الهمزة بالألف في آخر الكلمة[2]، ويتخرج على ذلك قول بعضهم: إنْ قائم بتشديد النون، واصله: إن أنا قائم فحذفت همزة أنا اعتباطًا وأدغمت النون في النون، وحذفت ألفها للوصل[3]، بخلاف الآية الكريمة إذ عوض عن الهمزة بالألف.

وقد خرّج البصريون ما استدل به الكوفيون عليهم في جواز دخول لام الابتداء في خبر لكن في قول الشاعر[4].

يلومونني في حب ليلى عواذلي ولكنني من حبها لعميد

على أن الأصل: ولكنْ إني من حبها ثم نقل حركة الهمزة من إني إلى نون لكن وحذف الهمزة اعتباطًا وأدغم النون في النون، وعلى ذلك فلم تدخل اللام إلا في خبر إن المكسورة[5].

---

١ انظر: الدر المصون، ٤٥٦/٤، وحاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الصبان، دار إحياء الكتب العربية، جـ ٢٥٥/١.

٢ انظر: الكشاف، للزمخشري، جـ ٤٨٤/٢.

٣ انظر: مغني اللبيب، جـ ٨٨/١، وحاشية الصبان، جـ ٢٥٥/١.

٤ البيت من الأبيات مجهولة القائل، انظر: معاني القرآن، الفراء، جـ ٤٦٥/١، وشرح المفصل، ٦٢/٨، ٦٤، ومغني اللبيب، ص ٣٨٦، ٤٧٨.

٥ انظر :اللباب، لابن عادل، جـ ٤٩١/١٢، ومغني اللبيب، جـ ٤٧٨/١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ومثل الآية والبيت السابق قول الشاعر [1]

أقائلن أحضروا الشهودا

لأنه يجوز أن يكون الأصل: أقائل أنا فحذفت همزة أنا اعتباطًا وأدغم التنوين في نون " نا"، [2]،وحذفت الألف في الوصل، وقد خرج البيت تخريجات أخرى غير التي ذكرناها[3]،وإنما ذكرنا هذا التخريج ليكون متوافقًا مع الحذف الاعتباطي.

ب- حذف عين الكلمة:

في قوله تعالى (**عَلَىَ شَفَا جُرُفٍ هَارٍ فَانْهَارَ بِهِ**) [4]،وقعت كلمة " هار" نعتًا لـ " جرف"، وفيها ثلاثة أقوال[5]:

---

١ الرجز لرؤبة، انظر: ديوان رؤبة بن العجاج، تحقيق: وليم بن الورد، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٢، ١٩٨٠، ص ١٧٣.

٢ انظر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، للدماميني، تحقيق د/ محمد المفدى، ١٩٨٣، جـ١/٨٨، وحاشية الصبان، جـ ٤٢/١.

٣ انظر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، البغدادي،تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٨٣، جـ ٤٢٠/١١وما بعدها.

٤ سورة التوبة، آية: ١٠٩.

٥ انظر: اللباب، لابن عادل، ٢١٢/١٠، ٢١٣، وتفسير أبي السعود المسمى: إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، دار الفكر للطباعة والنشر، ب.ت، جـ ٤٤٨/٢، ٤٤٩، والدر المصون، ٥٠٥/٣، وروح المعاني، ٢٢/١١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أحدها: أنه مقلوب بتقديم لامه على عينه، وذلك أن أصله: هاور بالواو، أو هاير بالياء، فقدمت اللام وهي الراء على العين وهي الواو أو الياء، فصار كغاز ورام، فأعلّ بالنقص كإعلالها، فوزنه بعد القلب " فالع" ثم تزنه بعد الحذف بـ "فال".

الثاني: أنه حذف عينه اعتباطًا ـ أي لغير موجب – وعلى هذا أجرى وجوه الإعراب على لامه، فيقال:هذا هارٌ، ورأيت هارًا، ومررت بهارٍ، ووزنه " فال ".

والثالث: أنه لا قلب فيه ولا حذف، وأن أصله " هَوِر" أو " هَير" بزنة كتف، فتحرك حرف العلة وانفتح ما قبله فقلب ألفًا فصار مثل قولهم: كبشٌ صافٌ أي: صوف.

ومن شواهد حذف العين اعتباطًا قوله تعالى: (**إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ**)[1]، حيث قرئت كلمة" الميتة" بالتشديد في الياء، وقرئت بالتخفيف فيها[2]، والأصل في الكلمة التشديد لأن بناءها " فيْعِلة" وأصلها: ميوتة فلما اجتمعت الياء والواو وسبقت الأولى بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت [3]، فمن قرا بالتشديد أخرج الكلمة على أصلها،

---

١ سورة البقرة، آية: ١٧٣.

٢ انظر: البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي، طبع بعناية الشيخ عرفات حسونة، دار الفكر، بيروت،١٩٩٢م،جـ٢/١١١، طبعة أخرى.

٣ انظر: شرح الرضي على الكافية، جـ ٢/٢٦٤.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ومن قرأ بالتخفيف حذف الواو من ميوتة، وهي عين الكلمة[1]، وهذا الحذف لغير علة، ولذلك عد اعتباطًا.

ومحذوف العين اعتباطًا قليل إذا ما قورن بما حذف لامه - كما سيأتي - لأن اللام في موضع التغيير فكثر فيها الحذف[2].

ج- حذف لام الكلمة:

من مظاهر حذف اللام اعتباطًا، حذفها في اسم الإشارة "ذا" قال الأخفش وجماعة من البصريين: الأصل "ذيّ" بياء مشددة فخففوا ثم قلبوا الياء ألفًا لأنه سمع إمالتها[3]، وعلى هذا فاللام المقلوبة ياء أيضًا.

وذهب بعضهم إلى أن الأصل " ذوَى" فحذفت الياء التي هي لام الكلمة اعتباطًا، وقلبت الواو ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، وعلى هذا فالمقلوب واو.

وذكر بعضهم أن المحذوف اعتباطًا هنا هو عين الكلمة، وأن الأصل ذوى فحذفت الواو التي هي عين الكلمة وقلبت الياء ألفًا[4]، واعترض على هذا الوجه بأن المحذوف اعتباطًا هنا هو لام الكلمة؛

---

[1] إملاء ما من به الرحمن،جـ١/٧٦.

[2] انظر: شرح شافية ابن الحاجب، جـ ١/٢٨٥.حاشية (١).

[3] انظر: شرح الرضي على الكافية، جـ ٢/٤٧٣.

[4] انظر: السابق، جـ ٢/٢٧٦.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

لأن حذف اللام اعتباطًا أكثر من حذف العين، والحمل على الأكثر عند خفاء الأصل أولى[1].

ومن الحذف الاعتباطي لام " فو وأخت وبنت" أما فو فأصلها "فو"حذفت الهاء اعتباطًا لشبهها بحروف العلة في الخفاء وقربها في المخرج، وتارة يعوض عن الواو الميم فيقولون فم لأنها من مخرجها وأخف من الياء، وتارة لا يعوض فتنتقل حركة الإعراب إلى الواو[2]، وعلة التعويض هنا أن" الاسم المعرب لا يكون على حرفين ثانيهما لين، فإذا صغر ردت لامه لتتم بها بنية التصغير، فيزول سبب قلب الواو ميمًا"[3].وكذلك أخت وبنت أصلهما: أخو وبنو فحذفت لامهما اعتباطًا وعوض عنهما التاء مع قصد الدلالة على المؤنث ن وقد كسرت فاء الكلمة في بنت.

ومن شواهد حذف اللام اعتباطًا قوله تعالى (وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْاْ إِلَى مَا أَنزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ)[4] حيث قرئ قوله تعالى " تعالُوا" بضم اللام [5]،على أنه حذف لام الفعل اعتباطًا ثم ضم اللام

---

١ انظر: شرح شافية ابن الحاجب، جـ ١/٨.

٢ انظر: حاشية الصبان، جـ ١/ ٧٢.

٣ شرح شافية ابن الحاجب، جـ١/٢٠٦، حاشية (١)،واللباب في علل البناء والإعراب، ص ٧٤.

٤ .سورة النساء، آية: ٦١.

٥ انظر: المحتسب، ١/١٩١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

لواو الضمير[1]، وأصل " تعالوا": " تعاليوا"[2]، وهذا يشبه قولهم: " ما باليت له بالة"، وأصلها: بالية كعافية، وكما قال الكسائي في أية: إن أصلها: أيية كفاعلة[3]،فصارت اللام كاللام فضمت للواو، ومن ذلك قول أهل مكة: تعالَي بكسر اللام للمرأة، وهي لغة مسموعة ثابتة عن العرب[4]، وذكر أبو حيان تعليلاً للحذف وشذذه فقال:" نقل الضمة من الياء – اللام – بعد حذف فتحتها، فبقيت الياء ساكنة، وواو الضمير ساكنة فحذف الياء لالتقاء الساكنين، وهذا تعليل شذوذ"[5].

والذي يظهر في توجيه هذه القراءة أنهم تناسوا الحرف المحذوف حتى كأنهم توهموا أن الكلمة بنيت على ذلك، وأن اللام هي الآخر في الحقيقة، ولذلك عوملت معاملة الآخر حقيقة، فضمت قبل واو الضمير، وكسرت قبل يائه، ويدل على ذلك أنهم قالوا في لم أبَلْه: إن الأصل: أبالي؛لأنه مضارع بَالى، فلما دخل الجازم حذفوا له حرف العلة – على القاعدة– ثم تناسوا ذلك الحرف، فسكنوا للجازم اللام،

---

١ إملاء ما من به الرحمن، جـ١/١٨٥، وأنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، دار البيان العربي، القاهرة، ط١، ٢٠٠٢م، جـ١/٢٢١.

٢ إملاء ما من به الرحمن، جـ١/١٨٥.

٣ انظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق د/ رجب عثمان، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩٨من جـ ١/٣٠٠.

٤ انظر:روح المعاني، ٦٨/٥.

٥ انظر: البحر المحيط، ٤٧٩/٢.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

لأنها كالأخير حقيقة فلما سكنت اللام التقى ساكنان – هي والألف قبلها – فحذفت الألف لالتقاء الساكنين[١].

ومن شواهد الحذف الاعتباطي حذف الحاء من الحر، والحر يطلق على فرج المرأة، وأصله: حرْح بسكون الراء، وحذفت منه اللام اعتباطًا[٢]، واستعمل استعمال يد ودم، ويدل على أصله تصغيره وجمعه، فإنه يقال: حريح، وأحراح، وقد يعوض من المحذوف راء فيقال: حرّ بتشديد الراء[٣]،وعلة ذلك أن العرب " استثقلت الحاء وقبلها حرف ساكن فحذفوها وشددوا الراء [٤]، وروى ابن هانئ عن أبي زيد أنه قال: من أمثالهم: احمل حرك أو دع،قالتها امرأة أدلّت على زوجها عند الرحيل، تحثه على حملها ولو شاءت لركبت، وأنشد:

أنا الهجينُ عَنْتَرهْ كلُّ امرئ يحمي حِرَه [٥]

كذلك حذفت اللام اعتباطًا في كلمة أعاد، وهي جمع الجمع" كسروا عدوًّا على أعداء، ثم كسروا أعداء على أعادٍ، وأصله: أعاديّ

---

١ انظر: اللباب، لابن عادل، ٢٨٥/٥.

٢ انظر: حاشية الصبان، جـ٢/٥١.

٣ انظر: خزانة الأدب، البغدادي، جـ ٤٦٣/١١.

٤ انظر: تهذيب اللغة، الأزهري، تحقيق أحمد عبد العليم البردوني، ومراجعة علي البجاوي، الدار المصرية للتاليف والترجمة، (حرح)، ولسان العرب (حرح)

٥ البيت لعنترة، انظر: ديوان عنترة بن شداد، تحقيق محمد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٩٨٣م، ص ٣٣٠،٣٢٩.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

كأنعام وأناعيم لأن حرف اللين إذا ثبت رابعًا في الواحد ثبت في الجمع وكان ياء... ولكنهم قالوا: أعادٍ كراهية الياءين مع الكسرة[1]، كما حكى سيبويه[2] عن يونس أن العرب تقول أيضًا: خواتم ودوالق وطوابق على فاعل كما قالوا: تابل وتوابل، ولو قلت: خويتيم ودوينيق... لقلت في أثفية: أثيفية فخففتها لأنك تقول: أثاف ولكنك تحقرها على تكسيرها على القياس وكذلك معطاء تقول: معيطي ولا تلتفت إلى معاط" ففهم من كلام سيبويه أنه يقال في جمع معطاء: معاط، ولا يمنع أن يجيء على الأصل معاطي كأثافي [3].

وبناء على ما سبق فإن أعاديّ بالتشديد قد حذفت ياؤها الأولى من باب التخفيف، ثم حذفت الياء الثانية حذفًا لغير علة – أي اعتباطًا – وصار التنوين عوضًا عنها[4].

---

١ انظر: لسان العرب (حرح).

٢ الكتاب،٣/٤٢٥.

٣ انظر: المحكم، (طوع)، واللسان، (عدا، عطا).

٤ انظر: معاني القرآن، للأخفش،دراسة وتحقيق د/ عبد الأمير محمد أمين الورد، عالم الكتب،بيروت، ط١٩٨٥،١م،جـ ١/٢٩٧،ولسان العرب (عدا).

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ثالثاً: القلب

كثيرًا ما يقع القلب في بعض الحروف، ويكون هذا القلب منضبطًا بعلل صرفية، ولذلك فهو ليس موطن حديثنا، وسوف نقتصر في هذا البحث على القلب الذي يأتي ولا علة له، فهو لا يجري على قوانين صرفية.

أ- قلب الهمزة ياء:

تقلب الهمزة ياء لغير علة كما في قولهم: قريت، وبديت، وتوضيت، في: قرأت، وبدأت، وتوضأت[١]، وعلى هذا قول زهير:[٢]

جَرِيءٍ مَتَى يُظْلَمْ يُعَاقِبْ بظلمه سَرِيعاً وإلاَّ يُبْدَ بِالظُّلْمِ يَظْلِمِ

الأصل فيه الهمزة من بدأ يبدأ؛ إلا أنه لما اضطر، أبدل من الهمزة ألفًا ثم حذف الألف للجزم، وهو أقبح الضرورات[٣]

ومثله قول حسان بن ثابت [٤]:

وكنتَ أذلَّ مِنْ وَتِدٍ بقاعٍ يُشَجَّجُ رأسَهُ بالفِهْرِ وَاجِي

---

١ انظر المقتضب، ١/١٦٥.

٢ البيت لزهير، انظر: شرح ديوان زهير ابن أبي سلمى، صنعة أبي العباس ثعلب، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٤، ص ٢٤.

٣ خزانة الأدب، ٣/١٨.

٤ البيت لحسان، انظر: ديوان حسان بن ثابت، تحقيق د/ سيد حنفي، دار المعارف، مصر، ١٩٧٧م، ص ١٨.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

يريد واجئ فأبدل الهمزة ياء، وأجراها مجرى الياء الأصلية، والدليل على ذلك أنه جعلها وصلاً لحركة الجيم ألا ترى أن البيت جيمي ولو كانت الهمزة منوية عنده لم يجز أن تكون الياء وصلاً كما لا يجوز أن تكون الهمزة المرادة المنوية وصلاً[1]، وذكر سيبويه أن القلب هنا على البدل، وهو مقصور على السماع فقط [2]، وهذا يدل على الاعتباطية في القلب.

ومن ذلك قراءة قوله تعالى { أَنبِئْهُم بِأَسْمَائِهِمْ }[3]، بحذف الهمزة: أنبهم[4].

قال ابن جني موجهًا القراءة: هذا على إبدال الهمزة ياء كما تقول: أنبيت كأعطيت. قال وهذا ضعيف في اللغة لأنه بدل لا تخفيف، والبدل عندنا لا يجوز إلا في ضرورة الشعر[5].

ورأي ابن جني السابق فيه نظر – من وجهة نظر البحث– وذلك "لأن البدل جاء في سعة الكلام، حكى الأخفش في الأوسط أنهم يقولون في أخطأت: أخطيت، وفي توضأت: توضيت[6]، ولم يجوز

---

١ انظر: سر صناعة الإعراب، جـ ٢/٧٣٩.

٢ الكتاب،٣/٥٥٥.

٣ سورة البقرة، آية: ٣٣

٤ انظر: المحتسب، ١/٦٦.

٥ السابق والصفحة.

٦ اللباب، لابن عادل، جـ ١/٥٢٣.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المبرد إبدال الهمزة ياء لغير علة، واعتبر هذا الحذف لا وجه له عند أحد ممن تصح معرفته ولا رسم له عند العرب [١].

ويرد كلام المبرد صحة ما ورد عن العرب، لكنه يمكن أن يخرج على أنه لهجة في التسهيل[٢]، أو على أن الأصل الهمز والقلب على سبيل الشذوذ [٣]، وما أكثر الأحكام التي شذت في النحو العربي.

ومن الأمثلة التي قلبت فيها الهمزة ياء لغير علة اسم الفعل – أو المصدر – " تيد" وهي بمعنى " اتئد" ولا تكون فعلاً وإنما هي اسم للفعل أو المصدر على خلاف [٤]، وتكون التاء بدلاً من الواو كما كانت في التؤدة، والياء بدلاً من الهمزة قلبت معًا قلبًا لغير علة [٥].

وذكر سيبويه أنه سمع بعض العرب يقول: بيس فلا يحقق الهمزة ويدع الحرف على الأصل [٦]، وهو إبدال على غير قياس[٧]،

---

١ انظر: المقتضب،جـ١/١٦٥.

٢ انظر: المحكم (غير)

٣ انظر: لسان العرب، مادة (حلأ)

٤ انظر: شرح الرضي على الكافية، جـ ٣/٩٤.

٥ السابق والصفحة

٦ انظر: الكتاب،٤/١٠٩.

٧ انظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م، جـ ٣/١٩، وحاشية الصبان،جـ ٣/٢٨.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وعلى القلب الاعتباطي وجه الكسائي قراءة أهل المدينة" بيس" [1]، في قوله تعالى (بِعَذَابٍ بَئِيسٍ)[2].على أن الأصل فيه " بييس" فقلبت الهمزة ياء فالتقت ياءان فحذفت إحداهما[3].

بـ- قلب الهاء همزة:

وأما إبدال الهاء همزة لغير علة فقولهم [4]" مـاء، وأصـله: مـوه لقولهم في الجمع أمواه، فقلبت الواو ألفا وقلبت الهاء همزة فصار ماء، وقد قالوا أيضًا في الجمع أمواء فهذه الهمزة أيضاً بدلا من هاء أمواه، وأنشدني أبو علي:

وبلدة قالصة أمواؤها تستن في رأد الضحى أفياؤها [5]

ويلاحظ على كلام ابن جني السابق أنه جعل الهمزة في أمواء بديلة عن الهاء وجعل الهاء أصلاً وهذا صحيح لأن " أكثر تصريف الكلمـة

---

١ انظر: الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، تحقيق كامـل مـصطفى الهنـداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠١م، جـ ٢/٢٦٧، ٢٧٧.

٢ سورة الأعراف، آية: ١٦٥.

٣ انظر: الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان، القرطبي، تحقيـق عبد الله عبد المحسن التركي، وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيـروت، ط١، ٢٠٠٦م، جـ ٩/٣٦٧.

٤ سر الصناعة، جـ١/١٠٠.

٥ البيت بلا نسبة في: شرح المفصل، ١٠/١٥، والممتع في التـصريف،جـ١/٣٤٨، وسـر الصناعة ١/١٠٠، وشرح شافية ابن الحاجب، جـ ٣/ ٢٠٨، جـ ٤ /٤٣٧، ٤٣٨، واللسان(موه).

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

عليها، قالوا: أمواه ومياه وماهت الركية إلى غير ذلك من تصاريفها"[1].

وقد علل الرضي قلب الهاء همزة لخفائها ووقوعها بعد الألف الخافي أيضًا؛ فكرهوا وقوع حرف خفي بعد مثله[2]، والصواب أن الهمزة منقلبة انقلاباً شاذا لغير علة تقضية[3].

ومثل ماء كلمة شاء وأصل شاء شوه فهو من شاة كتمر من تمرة، قلبت الألف على القياس كما في باب ثم قلبت الهاء همزة كما في ماء[4]، والشاة أصلها شاهة فحذفت الهاء الأصلية، وأثبت هاء العلامة التي تنقلب في الإدراج[5]، وتجمع على شياه بالهاء رجوعًا إلى الأصل[6].

جـ - قلب الواو ألفًا:

ومن نماذج قلب الواو ألفا لغير علة كلمة " جابان" وهو اسم رجل أو جمل، ألفه منقلبة عن واو لغير علة[7]، ووزنه فعَلان لأنه من

---

١ الممتع في التصريف، جـ ١/٣٤٨.

٢ انظر: شرح شافية ابن الحاجب، ج١/٢١٤، واللباب في علل البناء والإعراب، ص ٤٥٨.

٣ انظر: شرح شافية ابن الحاجب٢/٥٦، حاشية (١).

٤ انظر: شرح شافية ابن الحاجب، ج١/٢١٤.

٥ انظر: لسان العرب (شوه)

٦ انظر: خزانة الأدب، جـ ٨/٥.

٧ انظر: المحكم (وجب)، واللسان(جوب)

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

جوب، وليس على وزن فاعال من جبن، لقول الشاعر[1]:

عَشَّيْتُ جابانَ حتى استَدَّ مَغْرِضُه وكادَ يَهْلِكُ لولا أنه اطَّافا

قُولا لجَابانَ فلْيَلْحَقْ بِطِيَّتِه نَوْمُ الضُّحَى بَعْدَ نَوْمِ الليلِ إسْرافا[2]

---

١ البيتان بلا نسبة في: لسان العرب(جوب)، وتاج العروس(جوب).

٢ ويروى برفع إسراف فيكون في البيت إقواء، وهو اختلاف حركة الروي (المجرى) بين الكسرة والضمة،انظر: الميسر في العروض والقوافي، د/ محمد عبيد، ود/ خالد بسندي، ص ١٨١، دار الورقات العلمية، الرياض، ط١، ١٤٢٦هـ.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

رابعًا: المعاقبة

المعاقبة إحلال عنصر مكان عنصر، لكننا نقصد بها هنا الاقتصار على إحلال الواو مكان الياء، أو إحلال الياء مكان الواو على سبيل التعاقب، وإن كان إحلال الواو مكان الياء أشهر وأكثر.

وقد فسّرت المعاقبة بينهما على أنها اعتباطية – لغير علة من قوانين التصريف، وقد فسرت أيضا بغير هذا الاعتباط على أنها لغة لأهل الحجاز [1]، ولكنها ليست بمطردة في لسانهم فبقي التفسير الاعتباطي هو الأقرب.

والمعاقبة بين الواو والياء – أو العكس – لها نماذج كثيرة، وسوف نقتصر على بعضها؛ لأن الهدف من البحث ليس حصر كل الأنماط التي فسرت بالاعتباط، ولكن الهدف هو التدليل على الظاهرة فقط.

ومن أمثلة المعاقبة الاعتباطية:

١- الحيوان والحييان:

الحيوان جنس الحي، واصله: حييان، فقلبت الياء الثانية واوًا على خلاف القياس[2]، وعلل ذلك سيبويه بأنهم كرهوا أن تكون الياء

---

١ انظر: المخصص، مج ٤، السفر/١٤/١٧، ١٨.

٢ انظر: روح المعاني، ٢١/١٣.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الأولى ساكنة، ولم يكونوا ليلزموها الحركة ههنا، والأخرى غير معتلة من موضعها؛ فأبدلوا الواو ليختلف الحرفان[١]، فحيوان عند سيبويه شاذة [٢]، وخرجها أبو علي على أنهم استجازوا قلب الياء واوًا لغير علة، وإن كانت الواو أثقل من الياء؛ ليكون ذلك عوضًا للواو من كثرة دخول الياء وغلبتها عليها[٣]، وقد جعل ابن جني قلب الواو من باب الهروب من إدغام المثلين مع أن الواو أثقل؛ لكن لما اختلف الحرفان ساغ ذلك[٤]، فالكلام الذي يجعل اختلاف الحرفين علة للقلب إنما هو ضرب من ضروب الاعتباط، فبقي القلب لغير علة.

٢- رؤساء وريساء:

ومنها جمع رئيس: رؤساء،والعامة تقول: ريساء[٥]،وذكر ابن سيدة أن كلمة ريساء ليس لها تفسير ألبتة إلا أن تكون الهمزة في رؤساء أبدلت واوًا إبدالاً صحيحًا، ليس على حدّجون ثم قلبت الواو ياء لغير علة إلا طلب الخفة، ثم قلبت الضمة الضمة كسرة لمكان الياء[٦].

---

١ انظر: الكتاب،٤/٤٠٩.

٢ انظر: شرح شافية ابن الحاجب،ج٣/١٨٧.

٣ انظر: سر الصناعة،جـ ١/٢١١.

٤ انظر: الخصائص،جـ٣/٢٠، ٢١.

٥ انظر: تهذيب اللغة (رأس)، واللسان (رأس)

٦ انظر: المخصص، ابن سيدة، مج١، السفر١٢/١٥٩، باب السيادة وبعد الهمة والتناهي في الفضل.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٣- الصياغ والصواغ:

ومن كلامهم في المعاقبة: الصياغ والصواغ، وبالياء هي التي شملتها المعاقبة، ويطلقون عليه اللغة الحجازية، أو الإبدال لغير علة كما سبق، وقد وردت المعاقبة في قوله تعالى: { اللَّهُ لا إِلَـهَ إِلا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ }[١]،حيث قرأ عمر ابن الخطاب – رضي الله عنه- " الحي القيّام"[٢]، وهو مثل الصياغ في الصواغ، وورد كذلك في الحديث الشريف" أكذب الناس الصواغون" [٣]، ويروى بالياء " الصياغون" وهي من لغة أهل الحجاز[٤]، وقد ورد في الشعر بالياء كما في قول الشاعر[٥]:

صرّفت في آلة الصياغ أنملة لم تدر إلا الندى والسيف والقلم

---

١ سورة البقرة، آية:٢٥٥.

٢ انظر معاني القرآن للفراء،١/١٩٠.

٣ انظر: مسند الإمام أحمد بن حنبل، حققه وضبط نصه السيد أبو المعاطي النوري وآخرين، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٩٨٩م، جـ ٣/١٦٨، ١٦٩، ٣٠٩، ٣١٠، وسنن ابن ماجة، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، جـ ٢/٧٢٨.

٤ انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير، تحقيق طاهر الزاوي، ومحمود الطناحي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، جـ ٣/٦١.

٥ البيت رواه ابن اللبانة عن بعض المغاربة الأندلسيين، انظر: خريدة القصر وجريدة العصر، العماد الأصفهاني، تحقيق أذرتاش آذرنوش، نقحه وزاد عليه محمد المرزوقي وآخرين، الدار التونسية، ١٩٧١م، ص ١٠٧.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

كما وردت بالواو في قول الشاعر[1]:

فدرت بمنوال علينا سبيكة كما فتل الصواغ خلخالة فتلا

وقد حاول ابن جني أن يعلل لظاهرة قلب الواو ياء حتى يبتعد عن القول بالاعتباطية فقال:" إنما قال بعضهم صَيَّاغ لأنهم كرهوا التقاء الواوين - لا سيَّما فيما كثر استعماله - فأبدلوا الأولى من العينين ياء - كما قالوا في أمّا: (أيْمَا) ونحو ذلك - فصار تقديره: الصَّيْواغ فلما التقت الواو والياء على هذا أبدلوا الواو للياء قبلها فقالوا (الصَّيَّاغ). فإبدالهم العين الأولى من الصواغ دليل على أنها هي الزائدة لأن الإعلال بالزائد أولى منه بالأصل

فإن قلت: فقد قَلَبْتَ العين الثانية أيضا فقلت (صيَّاغ) فلسنا نراك إلا وقد أعللت العينين جميعا فمن جعلك بأن تجعل الأولى هي الزائدة دون الأخرة وقد انقلبتا جميعا ؟

قِيل قَلْبُ الثانية لا يستنكر لأنه كان عن وجوب (وذلك) لوقوع الياء ساكنة قبلها فهذا غير بعيد ولا معتذرٍ منه لكن قلب الأولى - وليس هناك علَّة تَضْطَرّ إلى إبدالها أكثرُ من الاستخفاف مجرَّدا - هو المعتدّ المستنكر المعوّل عليه المحتّج به فلذلك اعتمدناه وأنشأنا

---

١ البيت رواه عبد الله بن المعتز، انظر: أشعار أولاد الخلفاء وأخبارهم من كتاب الأوراق،أبو بكر الصولي، عني بنشره ج.هيورث.دن، دار المسير، بيروت، ١٩٧٩م، ص ١٩٩.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الاحتجاج للخليل عنه إذ كان تلعبًا بالحرف من غير قـوّة سـبب ولا وجوب علّة"[1].

والواقع أن كلام ابن جني السابق إنما يصح إذا كان هنـاك علـة مطردة، فلي كل مثلين قد وقع فيهما الإبدال، بـدليل أن الـصياغ قـد اشتملت على مثلين ولم يقلب أحدهما، وغن صح ذلـك فـي بعـض الكلمات ؛ فإنما يكون لانطباق شروط القلب عليها، وكلام ابـن جنـي إنما كان في الواو الأولى من الصواغ؛ لكنه عندما تكلم عـن الـواو الثانية أرجع القلب إلى غير علة تـضطر إلـى إبـدالها أكثـر مـن الاستخفاف.

٤- الغيط والغوط:

ومن ذلك قراءة الزهري **(أو جاء أحد منكم من الغيط)**[2]،فقـد فسرها ابن جني على أنها يجوز أن تكون أصلها" غيِّطًـا" واصـله " غيوط" ففعل به ما فعل بميْت من ميّت

والتفسير الثاني أن يكون قلب الواو اعتباطًا وهي التي ندعوها نحن المعاقبة، فاصله على هذا " أو جاء أحد مـنكم مـن الغـوط"[3]،

---

١ الخصائص، ابن جني، جـ ٢/٦٧، ٦٨.

٢ سورة النساء، آية: ٤٣، وانظر القراءة في: تفسير القرطبي، جـ ٦/٣٦٤، والمحتـسب، جـ ١/١٩٠.

٣ انظر: المحتسب، ابن جني،جـ ١/١٩٠.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

بدلالة قولهم: تغوّط إذا أتى الغائط، فقلبت واو الغوط ياء، كما قالوا في لا حول: لا حيل[١].

٥ – اللياح واللواح:

ومنها قول الشاعر[٢]:

سيكفيك العواذل أرحبي هجان اللون كالفرد اللـيَّاح

واللياح هو الثور الأبيض، ويقال بكسر اللام ككتاب، وبفتحها كسحاب، وأصل هذه الكلمة الواو لكن لياح بالكسر ياؤها منقلبة للكسرة قبلها كانقلابها في قيام ونحوه[٣]، أما لياح بالفتح فشاذ انقلبت واوه ياء لغير علة إلا طلب الخفة[٤].

خامسًا: تسكين المتحرك

قرأ ابن ذكوان وبكار والوليد بن عيينة وابن مسلم وآخرون" **منسأته**"[٥] بهمز ساكنة[٦]، وهو من باب تسكين المتحرك، وليس بقياس، مما جعل بعضهم يضعف القراءة بعلة أنه يلزم فيها أن يكون

---

١ انظر: تفسير القرطبي، ٣٦٤/٦.

٢ البيت بلا نسبة في المخصص، مج٢، السفر ٤٠/٨.

٣ انظر: اللسان (ليح)

٤ انظر: تاج العروس (لوح)، واللسان (ليح).

٥ سورة: سبأ، آية: ١٤.

٦ انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها، مكي أبو طالب القيس، تحقيق د/ محيى الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، جـ ٢٠٣/٢.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ما قبل تاء التأنيث ساكنًا[1]، وذلك لأنهم اشترطوا أن ما قبل تاء التأنيث لا بد له من فتحة[2].

وأنشد شاهدًا على التسكين – في هذه القراءة– قول الراجز[3]:

صريع خمر قام وكأنه كقومة الشيخ إلى منسأته

وعُدّ منه قول امرئ القيس[4]:

فاليوم أشربْ غير مستحقب إثمًا من الله ولا واغل

ولا وجه له إلا التخفيف في تسكين المتحرك لغير علة[5]، والقول بالتخفيف في بيت امرئ القيس مستبعد؛ لأن الفعل مستحق للرفع فيكون التسكين من باب الضرورة من أجل الوزن فهو ليس مشابهًا للآية وإن كان كلاهما تسكين، فبقي القول لغير العلة أقوى في التسكين.

---

١ انظر: روح المعاني، ١٣/٢٢.

٢ انظر: شرح الرضي على الكافية، جـ٢/٢٧٦.

٣ البيت بلا نسبة في اللباب، ابن عادل، ٣٢/١٦، والدر المصون، ٤٣٦/٥، ومنسوب لبعض الأعراب في إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع للشاطبي، تأليف: عبد الرحمن بن إسماعيل المعروف بابي شامة، تحقيق وتعليق: محمود عبد الخالق جادو، منشورات الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، جـ١٠٤/٤.

٤ البيت لامرئ القيس، انظر: شرح ديوان امرئ القيس، شرح وتحقيق حجر عاصي، دار الفكر العربي، بيروت، ط١، ١٩٩٤م، ص ٩٥، وفيه: " أسقى" بدل " أشرب).

٥ انظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية الأندلسي، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، ط١٩٩٣،١م، جـ ٤١٢/٤.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وأما الذين ردوا القراءة بحجة أنه يلزم فيها تسكين ما قبل تـــاء التأنيث فيمكن أن يرد عليهم من وجهين:

الأول: ثبوت القراءة، وإذا ثبتت القراءة؛ فإنه لا يـــصح لأحـــد الطعن فيها حتى وإن خالفت الوجه النحوي فالقراءة سنة متبعة.

والوجه الثاني: أن الذين اعترضوا، كان يجب عليهم أن يحتـــرزوا في اعتراضهم من شرط فتح ما قبل تاء التأنيث، فلا مانع لغة مـــن أن يكون ما قبل تاء التأنيث ساكنًا إذا كان ألفًا كما في فتاة وقناة وصلاة، أو تكون تاء التأنيث مبدلة من أصل فيكون ما قبلها ساكنًا أيضًا كمـــا في أخت، وبنت.

وحجة من قال بأن التسكين هنا لعلة التخفيف؛ فإن هذا يعد مخالفة للقوانين الصوتية إذ الأصل أن يكون تحريك الساكن أخف من تسكين المتحرك، ثم إن الحركة التي ذهبت من الكلمة في منسأته هي الفتحة، والفتحة لا تكون ثقيلة لخفتها، فلم يبق – من وجهة نظر البحـــث– إلا القول بالتسكين الاعتباطي، والله أعلم.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

سادسًا: الاستغناء

يعد الاستغناء في النحو العربي من الظواهر التي أتت – في أغلب أحوالها– دون استناد إلى علة نحوية تفسر لنا الطريقة التي من خلالها تم بها الاستغناء بأحد العنصرين عن الآخر.

ووقوع الاستغناء في الأبواب النحوية والصرفية كثير، لكننا سنكتفي هنا برصد بعض النماذج لظاهرة الاستغناء التي وردت في كلام العرب ولم يستطع النحاة أن يعللوا لها، أو يكون وقع في كلام النحاة دون تعليل أصلاً.

ومن مظاهر الاستغناء الاعتباطية:

١-الاستغناء بالمضمر عن الظاهر:

يقع الاستغناء بالمضمر عن الظاهر في باب الاستثناء في " لا يكون"، و" ليس" وما جرى مجراهما.

يقول سيبويه:" فإذا جاءتا وفيهما معنى الاستثناء، فإن فيهما إضمارًا، على هذا وقع فيهما معنى الاستثناء، كما أنه لا يقع معنى النهي في " حسبك" إلا أن يكون مبتدأً، وذلك قولك: ما أتاني القوم ليس زيدًا، وأتوني لا يكون زيدًا، وما أتاني أحد لا يكون زيدًا، كأنه حين قال: أتوني صار المخاطب عنده قد وقع في خلده أن بعض الآتين

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

زيد، حتى كأنه قال: بعضهم زيد، فكأنه قال: ليس بعضهم زيدًا، وترك إظهار بعض استغناء، كما ترك الإظهار في: لات حين"[1].

٢- الاستغناء بالمجموع بالتاء عن المجموع بفعال:

ومن الاستغناء الاعتباطي أنهم يستغنون بجمع المؤنث السالم عن جمع التكسير، ومن ذلك ما ورد في كلام سيبويه أن " ما كان على فعلة؛ فإنك إذا أردت أدنى العدد جمعتها بالتاء، وفتحت العين، وذلك قولك: قصعة وقصعات، وصحفة وصحفات... فإذا جاوزت أدنى العدد؛ كسّرت الاسم على فعال، وذلك: قصعة وقصاع، وجفنة وجفان"[2].

وكلام سيبويه إلى هذا الحد منضبط جدًا، وقد أبان سيبويه فيه أن جمع المؤنث السالم إنما يكون لأقل العدد، وأن التكسير يكون للعدد الكثير، ولكنه ذكر في نفس هذا السياق أنهم" قد يجمعون بالتاء وهم يريدون الكثير، واستدل بقول حسان بن ثابت[3]:

لنا الجفنات الغر يلمعن في الضحى وأسيافنا يقطرن من نجدة دما

فلم يرد أدنى العدد... وقالوا: جَدَيات الرمل، ولم يكسروا الجَدْية على بناء الأكثر استغناء بهذا إذ جاز أن يعنوا به الكثير"[4].

---

١ الكتاب،٣٤٧/٢،والأصول لابن السراج، جـ١/٢٨٦.

٢ الكتاب،٥٧٨/٣.

٣ البيت لحسان، انظر: ديوان حسان بن ثابت، ص ١٣١.

٤ الكتاب،٥٧٨/٣، ٥٧٩.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٣-الاستغناء بالجمع المكسر عن المجموع بالألف والتاء:

ومما ورد من كلامهم في ذلك: الخنصر - بكسر الخاء والصاد وفتحها- والجمع خناصر، وهي لا تجمع بالألف والتاء استغناء بالتكسير، وله نظائر نحو: فرسن وفراسن، وعكسها كثير [١]،

ونحن لا نعترض على أن في كلام العرب استغناء، وإنما الذي قصدت إليه، هو عدم البحث عن علة تكون ضابطة لهذا الاستغناء، إذ إنهم يقررون أن المجموع بالألف والتاء إنما يكون لأقل العدد، ثم يذكرون بعد ذلك أنه يرد بالألف والتاء ويقصدون به الكثرة، وذلك يؤدي - بلا شك - إلى التناقض بين القولين، إذ يؤدي الجمع الواحد إلى القلة والكثرة في وقت واحد دون استناد إلى قرينة تفرق بينهما.

ولا شك أن بيت حسان السابق المقصود به الكثرة، بالرغم من أنه أتى بجمع المؤنث الدال على القلة، وذلك لأن السياق سياق مدح، فماذا نصنع بالشواهد التي تغيبت فيها القرينة مثلاً، وليس هناك ما يمنع أن يقال إن المجموع - بنوعيه المكسر والمؤنث - يصلح لأقل العد وكثيره طالما ورد من السماع ما يقوي هذا، ولا سيما أن النحاة أنفسهم يقولون بالاستغناء في بناء الأكثر عن الأقل، وبناء الأقل عن الأكثر [٢].

---

١ انظر: السابق،٣/٦١٥.

٢ انظر: الأصول في النحو، ابن السراج، جـ٢/٤٣٠.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٤-الاستغناء في الصيغ الفعلية:

قد ورد الاستغناء في الصيغ الفعلية في بعض الأفعال التي استخدمتها العرب" فإنهم يقولون: يدع، ولا يقولون: ودع، استغنوا عنها بترك، وأشباه ذلك كثير "[١]، ولم يستعمل من شديد فعل ثلاثي استغناء باشتد، كما استغني بافتقر عن فَقُر، وبارتفع عن رَفُع، فقالوا: افتقر فهو فقير، وارتفع فهو رفيع، واشتد فهو شديد [٢]، كما استغنوا باحمارّ عن حَمِر [٣].

ويستغنى أيضًا عن صيغة انفعل في باب المطاوعة لغير علة إلا الاستغناء عن اللفظ دون أن يكون هناك ضابط لهذا الاستغناء، يقول سيبويه في باب ما طاوع الذي فعله على فعل وهو يكون على انفعل وافتعل:" وتقول كسرته فانكسر، وحطمته فانحطم، وحسرته فانحسر، وبعضهم يقول: فاشتوى، وغممته فاغتم...وربما استغني عن انفعل في هذا الباب فلم يستعمل، وذلك قولهم: طردته فذهب، ولا يقولون فانطرد، ولا فاطرد، يعني أنهم استغنوا عن لفظه بلفظ غير إذا كان في معناه"[٤].

---

١ انظر: الكتاب،١/٢٥.

٢ انظر: شرح شافية ابن الحاجب، جـ١/٧٨.

٣ الكتاب،٤/٢٦، ٣٣.

٤ السابق،٤/٦٥ ٦٦.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وإذا نظرنا إلى الاستغناء هنا وجدناه لا علة له، وقد يتبادر إلى الذهن بعض التساؤلات التي تبحث عن تفسير لهذا الاستغناء، فلماذا استغني عن ماض يدعُ ولم يستغنَ عن ماض يصف ويرث ويثب...، مع أنه يجمع هذه الأفعال جميعًا أنها أفعال واوية.

ولماذا استغني عن فقُر، ورفُع وشدُد، بافتقر، وارتفع، واشتدّ، ومع ذلك فهناك أفعال وردت على هذه الصيغة ومشابهة لفقر وشدد ورفع فقالوا: ضعُف وشرُف ولؤم ووضُع...وغيرها، ولم يستغنوا عنها بغيرها.

ولماذا استغني باحمارّ عن حمِر، مع أن فَعِل يقع كثيرًا في الألوان فقالوا: أدِم، وكهِب، وشهِب، ولم يستغنوا عنها بغيرها، فبقيت سمة الاعتباطية هي الأقرب في تفسير هذا الاستغناء.

وقريب من الاستغناء العدول في باب المنع من الصرف، وذلك أنهم عدلوا "فُعَلًا " عن "فاعل" في أحرف محفوظة وهي: ثُعل، وزحل، وغدر، وعمر، وزفر، وقثم،...، لم يعدلوا في نحو مالك، وخالد، وحاتم وغير ذلك فيقولوا: مثلك، وخُلد، وحُتم، ولسنا نعرف سببًا أوجب العدل في هذه الأسماء دون غيرها[1].

---

١ انظر: الخصائص، ابن جني، جـ ١/٥٣.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فهذه الأسماء التي وقع فيها العدل ومنعت من الصرف كلمات قليلة، وعدها بعضهم[1] في العربية ثلاث عشرة كلمة هي: عمر، وقثم، ومضر، وجشم، وزفر، وجحى، وعصم، وجمح، ودلف، وقزح، وزحل، وهبل، وبلع.

فلماذا عدلوا هذه الكلمات فقط دون سواه، مع أن الكلمات الأخرى: خالد، ومالك، وحاتم وغيرها لم يقع فيها العدل وليس هناك من علة- من وجهة نظر البحث- تمنع من العول فيها، فبقي الاختيار هنا اعتباطيًا لأنه لم يقم على أساس معياري، إذ ضم بعض الكلمات وأخرج البعض دون تعليل.

ومن خلال هذه النماذج – وغيرها – يمكن القول بأن هناك مظهرًا من مظاهر الاعتباطية اللغوية التي جاءت في كلام العرب، يقابله أيضًا اعتباط من النحاة في عدم تفسير هذه الاعتباطية.

وبَعدُ، فقد أراد البحث أن يبرهن من خلال الأنماط التي أوردها أن ظاهرة الاعتباط قد وجدت في النحو العربي ليس فقط في نطق العرب للكلمات وإنما أيضًا في جانب من جوانب إطلاق الأحكام النحوية، كقول النحاة بشذوذ زيادة كان بين الجار والمجرور وهما من الشياء المتلازمة.

---

[1] انظر: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، السيوطي،شرح وتعليق محمد جاد المولى وآخرين، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٨٧م، جـ ١٤٩/٢.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- دعوى القول بالتخفيف في الحذف لا صحة لها في كل حذف، وإنما تكون صادقة في الحذف الذي يقصد به التخفيف الحقيقي أو الاختصار، لكنه لا يصدق بحال من الأحوال على الحذف الاعتباطي، فهو حذف لا مفسر له.

- يرى البحث أن الحذف بعلة قرب المخارج عبارة غير شمولية، وقد ناقش البحث الحذف في "استطاع" محذوفة التاء، وقد ذكر النحاة أن الحذف هنا بسبب قرب مخرجي التاء والطاء، وأثبت البحث أن استخدامات الفعل في القرآن وغير القرآن قد جاءت مشتملة على الحرفين- التاء والطاء- بل إن هناك نصوصًا وردت فيها الطاء مشددة وقبلها التاء، مثل " إلا أن تطّوع" مما يدل على أن قرب المخارج ليس سببًا من أسباب الحذف الاعتباطي.

- اعتبر البحث أن المقصود من بعض الأنماط الاعتباطية هو التوسع في خلق ألفاظ أخرى، واعتبر بعض هذه الأنماط وسيلة من وسائل التطور اللغوي.

- لم يسلم البحث بأن الحرف الواحد في الموضع الواحد يمكن أن يحكم بأصالته وزيادته كما هو الحال في الهاء، فقد اعتبرت زائدة في أمهات بدليل الأمومة، واعتبرت أصلية بدليل تأمهت، واعتبر البحث هذا اعتباطًا في إطلاق الحكم إذ لم يكن ثمة دليل يرجح أحد الوجهين بالأصالة أو الزيادة.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- وجد البحث أن حذف لام الكلمة اعتباطًا أكثر من حذف عينها، وذلك لأن اللام تقع طرفًا، والطرف موضع التغيير، فكثر فيها الحذف.

- دلل البحث على أن ظاهرة الاستغناء التي جاءت في النحو العربي، قد جاءت دون استناد إلى علة نحوية تفسر لنا الطريقة التي تم بها الاستغناء بأحد العنصرين عن الآخر.

كما بيّن – أيضًا – العشوائية التي تكون في اختيار قائمة معينة من الكلمات وإطلاق أحكام نحوية خاصة عليها، دون غيرها من نفس الكلمات التي يمكن أن تدخل في هذه القائمة، مما يفسر لنا اعتباطية الاختيار، كما في الاسم الذي منع من الصرف للعلمية والعدل.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

قائمة المراجع المصادر

- إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع للشاطبي، تأليف: عبد الرحمن بن إسماعيل المعروف بابي شامة، تحقيق وتعليق: محمود عبد الخالق جادو، منشورات الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

- أدب الكاتب، ابن قتيبة، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، ١٩٦٣، ط.

- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق د/ رجب عثمان، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩٨.

- أشعار أولاد الخلفاء وأخبارهم من كتاب الأوراق،أبو بكر الصولي، عني بنشره ج.هيورث.دن، دار المسير، بيروت، ١٩٧٩م.

- الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق د/ عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة،بيروت، ط٢، ١٩٨٧م.

- إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، العكبري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١٩٧٩،١م.

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، أبو البركات الأنباري، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩٨م.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، دار البيان العربي، القاهرة، ط١، ٢٠٠٢م.

- البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٩٠م.

- البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي، طبع بعناية الشيخ عرفات حسونة، دار الفكر، بيروت،١٩٩٢م.

- بدائع الفوائد، ابن القيم الجوزية، عُني بتصحيحه والتعليق عليه ومقابلة أصوله: إدارة الطباعة المنيرية، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ب.ت.

- البسيط في شرح جمل الزجاجي، ابن أبي الربيع، تحقيق ودراسة د/ عياد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٨٦م.

- التبصرة والتذكرة،الصيمري، تحقيق: فتحي أحمد مصطفى، دمشق، ط١، ١٤٠٢هـ.

- التسهيل لعلوم التنزيل، ابن جزي الكلبي، تحقيق محمد عبد المنعم التونسي، وإبراهيم عطوة، دار الكتب الحديثة، ب.ت.

- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، للدماميني، تحقيق د/ محمد المفدى، ١٩٨٣..

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- تفسير ابن أبي زمنين، لابن أبي زمنين،تحقيق محمد حسن، وأحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٢م.
- تفسير أبي السعود المسمى: إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، دار الفكر للطباعة والنشر، ب.ت.
- التفسير الكبير، الرازي، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٠م.
- تهذيب اللغة، الأزهري، تحقيق أحمد عبد العليم البردوني، ومراجعة علي البجاوي، الدار المصرية للتاليف والترجمة.
- جامع البيان، الطبري، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٥م.
- الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان، القرطبي، تحقيق عبد الله عبد المحسن التركي، وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ٢٠٠٦م.
- الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي، تحقيق د/ فخر الدين قباوة، ود/ محمد نديم فاضل، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٢، ١٩٨٣م.
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، على الفية ابن مالك، الخضري، تحقيق تركي المصطفى، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الصبان، دار إحياء الكتب العربية.

- الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، تحقيق كامل مصطفى الهنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠١.

- خريدة القصر وجريدة العصر، العماد الأصفهاني، تحقيق آذرتاش آذرنوش، نقحه وزاد عليه محمد المرزوقي وآخرين، الدار التونسية، ١٩٧١م.

- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، البغدادي،تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٨٣.

- الخصائص، ابن جني، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤، ١٩٩٩م.

- الدر المصون، في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، تحقيق علي معوض وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٤م.

- ديوان الأعشى (قيس بن ميمون) شرح وتعليق: محمد محمد حسين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٧، ١٩٨٣م.

- ديوان الراعي النميري، جمعه وحققه: راينهرت فاييرث، نشر: فرانتس شتايز بفيسبادن، بيروت، ط١، ١٩٨٠م.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- ديوان حسان بن ثابت، تحقيق د/ سيد حنفي، دار المعارف، مصر، ١٩٧٧م.

- ديوان رؤبة بن العجاج، تحقيق: وليم بن الورد، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٢، ١٩٨٠.

- ديوان عنترة بن شداد، تحقيق محمد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٩٨٣م.

- ديوان كثير عزة، تحقيق إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ط١، ١٩٧١م.

- الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق د/ أحمد حسن فرحات، دار عمان، الأردن، ١٩٨٥م.

- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، الألوسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٤، ١٩٨٥م.

- سر صناعة الإعراب، ابن جني، تحقيق د/ حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٩٨٥م.

- سنن ابن ماجة، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لابن عقيل، تحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد، دار الفكر، ط١٦، ب.ت.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- شرح التعريف بضروري التصريف، ابن إياز، تحقيق د/ هادي نهر، ود/ هلال ناجي، دار الفكر، الأردن، ط١، ٢٠٠٢م.
- شرح الرضي على الكافية، للرضي الأستراباذي، تحقيق د/ يوسف حسن عمر،منشورات جامعة بنغازي، جامعة قار يونس، ١٩٧٨م.
- شرح المفصل، ابن يعيش، عالم الكتب، بيروت.
- شرح الملوكي في التصريف، لابن يعيش،تحقيق د/ فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب، ط١، ١٩٧٣م.
- شرح ديوان امرئ القيس، شرح وتحقيق حجر عاصي، دار الفكر العربي، بيروت، ط١، ١٩٩٤م.
- شرح ديوان زهير ابن أبي سلمى، صنعة أبي العباس ثعلب، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٤.
- شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين الأستراباذي، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٥م.
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري، تحقيق د/ إميل بديع يعقوب ود/ محمد الطريفي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- صحيح البخاري، للحافظ أبي عبد الله بن إسماعيل البخاري، اعتنى به د/ محمد تامر، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ٢٠٠٤م.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- الفصول الخمسون، ابن معطي، تحقيق د/ محمود الطناحي، مطبعة عيسى الحلبي.
- الكتاب، سيبويه، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٩٨٣.
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، الزمخشري، دار المعرفة، بيروت.
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها، مكي أبو طالب القيس، تحقيق د/ محيى الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢.
- لباب التأويل في معاني التنزيل، الخازن، ضبطه وصححه عبد السلام محمد شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٥م.
- اللباب في علل البناء والإعراب، العكبري، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط١، ٢٠٠٩م.
- اللباب في علوم الكتاب، ابن عادل الدمشقي، تحقيق عادل عبد الموجود وآخرين،دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.
- لسان العرب، ابن منظور، طبعة مراجعة ومصححة بمعرفة نخبة من السادة المختصين، دار الحديث، القاهرة، ٢٠٠٣م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جني، تحقيق على النجدي ناصف، وآخرين، المجلس العلى

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٣٨٦هـ.

- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية الأندلسي، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٣م.

- المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده، تحقيق د/ عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.

- المخصص، لابن سيده، المكتب التجاري للطباعة والنشر، بيروت.

- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، السيوطي،شرح وتعليق محمد جاد المولى وآخرين، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٨٧م.

- مسند الإمام أحمد بن حنبل، حققه وضبط نصه السيد أبو المعاطي النوري وآخرين، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٩٨٩م.

- معاني القرآن، الفراء،تحقيق أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، دار السرور، بيروت، ب.ط، ١٩٥٥م.

- معاني القرآن، النحاس، تحقيق د/ يحيى مراد،دار الحديث، القاهرة، د.ط،٢٠٠٤م.

- معاني القرآن، للأخفش،دراسة وتحقيق د/ عبد الأمير محمد أمين الورد، عالم الكتب،بيروت، ط١٩٨٥،١م.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، تحقيق الفـــاخوري، دار الجيل، بيروت.
- المقتضب، للمبرد، تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.
- الممتع في التصريف، ابن عصفور،تحقيق د/ فخر الدين قباوة، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.
- الميسر في العروض والقوافي، د/ محمد عبيد، ود/ خالد بسندي، دار الورقات العلمية، الرياض، ط١، ١٤٢٦هـــ.
- النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، إشراف علي الصباغ، دار الفكر، ب.ت.
- النكت في تفسير كتاب سيبويه، أبو الحجاج يوسف بن ســليمان الأعلم الشنتمري، قرأه وضبط نصه د/ يحيى مراد، دار الكتــب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٥هـــ.
- النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثيــر، تحقيــق طــاهر الزاوي، ومحمود الطناحي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، تحقيق أحمــد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner